١٥٩

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ١٦
المعقودة يوم الاربعاء
٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة السادسة عشرة

UN LIBRARY
NOV 20 1990

الرئيس : السيد موريس (استراليا)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد رانا (نيبال)
(الرئيس)

- المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.16
19 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63098 ٢١٩٦ض(٩٠)

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موريس (استراليا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

بنود جدول الاعمال ٤٥ الى ٦٦ و ١٥٥ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

السيد سوتريسنا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ بالتعبير عن ارتياح وفدي البالغ لرؤية السيد رانا يتولى رئاسة مداولاتنا . ويسعدنا أن هذه الدورة للجنة الاولى يتولى رئاستها ممثل بارز لبلد شقيق ، هو نيبال تربطه باندونيسيا دائما علاقات ودية . وإذ ندرك الخبرة الواسعة للسيد رانا في الدبلوماسية المتعددة الاطراف ، فاننا نثق بأن اللجنة تحت رئاسته ستحقق نتائج تتصل بالمضمون . أود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لاقدم تهانيّ لاعضاء المكتب .

قبل أن أواصل بياني أود أن أقول إنه شرف كبير لي أن أنقل عن طريق الوفد السوفياتي الذي يتولى الرئاسة بالنيابة عن الرئيس ، تهانينا الخالصة للرئيس ميخائيل غورباتشوف بمناسبة الشرف العظيم الذي أسبغ عليه بفوزه بجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٠ اعترافا باسهاماته المتعددة في تحقيق الوئام والتعاون الدوليين .

تجتمع اللجنة الاولى في ظل خلفية بعض التغيرات الخطيرة في العالم . فقد انتهت الحرب الباردة ، وشهدت قارة أوروبا تحولات جذرية خلال العام الماضي وتجاوزت العلاقات بين الشرق والغرب مستوى الانفراج . وانحسر خطر المواجهة بين التكتلات وبالتالي تهيأت الظروف لحدوث تحولات داخل الحلفين العسكريين والسياسيين وفيما بينهما . كذلك فان اتفاقية القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي تم الاتفاق عليها بصورة مبدئية هيأت الساحة لاجتماع سيعقد في الشهر المقبل توقع فيه ٣٤ أمة على تلك الوثيقة التاريخية مما يمثل بداية نظام جديد للامن في أوروبا . وفي مناطق أخرى أيضا ، زاد التحرك الملموس صوب حل الصراعات من احتمالات تخفيض الاسلحة . ومن ثم يمكن القول إن الحد من الاسلحة بدأ في نهاية المطاف يلحق بركب التطور السياسي الذي بدأ يغير النظام العالمي منذ العام الماضي .

وفي نفس الوقت فان المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي زادت من امكانيات تخفيض ترساناتهما الضخمة . ونرحب بصفة خاصة بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في المحادثات الخاصة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية في حزيران/يونيه الماضي بشأن وضع اطار معاهدة نتطلع الى الانتهاء منها وتنفيذها بالكامل في أقرب وقت ممكن .

وعلى الرغم من ذلك من الضروري أن نكرر أن حيازة الاسلحة النووية أو التقليدية لم تظهر فيها أي بادرة ملموسة للنقصان . والحقيقة التي لا يمكن انكارها هي أن الاسلحة التي تترتب على استعمالها عواقب لا يمكن ادراكها لاتزال تضاف الى ترسانات الامم . وبالمثل فان التقدم السريع في البحث والتطوير أدى الى ظهور منظومات أسلحة أكثر تدميرا . والواقع أنه من المفارقة أن يستمر تطوير الاسلحة النووية ويزداد بسرعة تكديس أسلحة التدمير الشامل في الوقت الذي بدأت فيه المصالحة والمفاوضات والتعاون تصبح سمة العلاقات بين الدول ، وتضاءل فيه على نحو كبير خطر المواجهة . والتحدي الذي يواجهنا هو أن نعتمد تدابير واستراتيجيات فعالة تتضمن ، في جملة أمور ، التعريف الواضح لمداخل نزع السلاح النووي والبحث عن بدائل للاعتماد على الاسلحة النووية والحصول على تعهدات ملزمة من الدول النووية بالامتناع عن استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . والدراسة الشاملة الثانية بشأن الاسلحة النووية التي أجريت تحت الرئاسة القديرة للسفير ثيورين ممثل السويد استرعت اهتمامنا بحق الى هذه الجوانب الهامة والى غيرها .

إن عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، يوفر فرصة فريدة لاعادة التقييم الجاد لتنفيذ جميع أحكام المعاهدة . وفي حين أن عمليات الاستعراض الثلاثة السابقة جرت في ظل شبح التنافس والعداء بين الدولتين العظميين فان المؤتمر الاستعراضي الرابع عقد في ظل خلفية مناخ سياسي دولي مؤات . وعلاوة على ذلك فان انعقاد المؤتمر واكب السنة العشرين لتنفيذ المعاهدة . لذلك توقع الاطراف على نحو له ما يبرره أن يصبح هذا المؤتمر معلما في الطريق نحو وقف سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح النووي .

ومما يثير قلقنا وخيبة أملنا مع ذلك ، أن المشاركين في المؤتمر لم يتوصلوا الى توافق آراء بشأن هذه المسألة ذات الاهمية العالمية ولم يتمكنوا من اعتماد وثيقة ختامية . ولذلك أعربت اندونيسيا في المؤتمر الاستعراضي الرابع عن الشكوك الخطيرة التي تشاركها فيها الدول الاخرى غير الحائزة للاسلحة النووية حول التطبيق الانتقائي للعناصر الاساسية في المعاهدة والتقدم المتواضع الذي تحقق في مجال الوفاء بالالتزامات الواردة في المادة السادسة .

إن الاقتراحات الخاصة باجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات الموجودة ، في سياق تحقيق أهداف تلك المادة حظيت مؤخرا بالتأييد ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أنه في المؤتمر الاستعراضي الاول لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد في عام ١٩٧٥ ، اقترحت بلدان عدم الانحياز ، ببعد نظر ورؤية ثاقبة ، تخفيض ٥٠ في المائة من مخزونات تلك الاسلحة . واليوم أصبح الاساس المنطقي لذلك الاقتراح أكثر الحاحا . إن هذا التخفيض يمكن البدء فيه عن طريق الاتفاق المتبادل على وقف استحداث أسلحة جديدة ، وأن يدعم هذا الوقف وبسرعة باتفاقات رسمية بشأن تخفيض الاسلحة . ويوافق وفدي على أنه لا يمكن إلا عن طريق الابتعاد السريع والجريء عن المواقف والنظريات العسكرية التي سادت في الماضي الدخول الى لب المشكلة التي فرضها وجود الاسلحة النووية .

وبايجاز ، ومن المنظور التاريخي ، كان مما يبعث على السعادة أن المؤتمرين الاستعراضيين الاول والثالث أصدرا اعلانين ختاميين . بينما فشل المؤتمران الاستعراضيان الثاني والرابع فشلا ذريعا . إن الزمن وحده كفيل بتوضيح ما إذا كانت معاهدة عدم الانتشار ستحتفظ بفعاليتها وتحقق أهدافها أم أنها ستفقد أهميتها بمرور الزمن في مجال السعي الى منع الانتشار وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي .

وفي السعي الى التخفيف من حدة سباق التسلح النووي ، يكتسي ابرام حظر شامل للتجارب أهمية حاسمة . إن الانشغال الكامل للجمعية العامة بالجوانب النوعية للاسلحة النووية تم الاعراب عنه بشكل قاطع باتخاذ أكثر من ٧٠ قرارا بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، خلال ثلاثة عقود .

ولكن ، لم يكن لاعادة التأكيدات على التمسك بالمعاهدة القائمة ولا للمناقشات الطويلة في شتى المحافل أثر يذكر في تحقيق هذا الهدف . ونظرا للآثار الواسعة النطاق لهذه المسألة التي طال أمدها ، فإن العالم أصبح يدرك بصورة متزايدة أنه ينبغي تسويتها بسرعة وإلى الأبد .

إندونيسيا إحدى الدول التي بادرت بالدعوة الى عقد مؤتمر التعديل لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير القادم . إننا نعلق عليه أهمية كبرى ، حيث يشكل مناسبة تاريخية حقا تشارك فيها جميع اطراف معاهدة الحد من الاسلحة النووية في مفاوضات لإنهاء التجارب النووية . ويوفر المؤتمر ايضا فرصة لم يسبق لها مثيل لاستكمال ما أحرز من تقدم في المفاوضات الثنائية الطرف وفي محافل أخرى . ويتوقع وفدي أن يجري تعزيز التقدم المحرز والبنّاء عليه ، لنتمكن من التحرك الى الامام بشعور من الإلحاح والمسؤولية .

في غضون العقود الثلاثة الماضية ، أبدي اهتمام كبير بانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية بمبادرة من الدول المعنية ومن خلال جهودها . وتوفر هذه المناطق بديلا له مقومات الاستمرار بشكل خاص لضمان غياب الاسلحة النووية غيابا كاملا وعدم استخدام هذه الاسلحة . ويمكن للاستخدامات السلمية للطاقة النووية أن تتعزز أيضا في هذه المناطق . ويكمن في جوهر هذا النهج اعتقاد راسخ بأن التعاون الاقليمي سيترك أثرا ايجابيا على الأمن ويشجع كوابح التسلح ويخفف من سباق التسلح النابع من الاقليم .

في اطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، جرى التأكيد على تعزيز جوانب التعاون الاقليمي السياسي والاقتصادي والثقافي ، بدلا من تعزيز الجانب العسكري ، بوصفها أساسا للأمن . وهكذا ، احتوت الرابطة نمو مؤسساتها العسكرية بتعزيز التماسك وآليات الرد الجماعي على الضغوط المتعارضة . وفي اجتماع القمة الذي انعقد في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧ دعا رؤساء دول أو حكومات الرابطة الى تكثيف الجهود لضمان انشاء منطقة خالية من الاسلحة في جنوب شرقي آسيا في وقت مبكر . وهذه المنطقة مستصوبة بشكل خاص في ذلك الاقليم الذي عاش تاريخا طويلا من الصراع وعدم الاستقرار المتأصلين . والجزء

الاخير من العملية الذي استهدف ايجاد تسوية شاملة للصراع الكمبودي ، يوفر فرصة فريدة للرابطة وغيرها من بلدان المنطقة لتكثيف مساعيها لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في وقت مبكر بوصفها عنصرا أساسيا لكي تنعم المنطقة بالسلم والحرية والحياد . بالرغم من هذه الاسباب القوية وبالرغم من الرغبة القوية لبلدان المنطقة ، مازالت اقامة هذه المنطقة تصطدم بعقبات كاداء . ويحدونا الامل أن تتخلى الدول المعنية عن المصالح الوطنية الضيقة وتيسر إنشاءها باتخاذ التدابير الضرورية وقطع الالتزامات التي تضمن فعاليتها .

بالنسبة لعمل هيئة نزع السلاح ، إذا سمحتم لي أن أتكلم بوصفي رئيسا لتلك الهيئة ، ساد تصميم قاطع لاستكمال المهمة المتصلة بالبنود المعروضة عليها . فعلى سبيل المثال ، وافق فريق الاتصال المعني بالمسائل النووية على عدد من التوصيات التي صيغت في صفقة متوازنة بدقة . وفي حين أن الاتفاق بشأن مجموعة كاملة من التوصيات ثبت تعذره ، فإن النجاح الجزئي يشجع على استمرار نظر هذه المواضيع في محافل أخرى . بالمثل ، فإن اعتماد اقتراحات تزيد من تعزيز دور الامم المتحدة في قضايا نزع السلاح يوضح أهمية العملية المتعددة الاطراف . أما في مجال التسلح التقليدي ، فإن الهيئة حددت عددا من القضايا المحددة والتدابير التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع سلاح شامل وكامل تحت اشراف دولي .

من الانجازات الضخمة اعتماد وثيقة تعنى بطرق ووسائل تعزيز عمل هيئة نزع السلاح . والاتفاق ، الذي كان ذروة الخبرة المتحصلة منذ عام ١٩٧٦ ، مَثل أساسا صلبا يمكن على أساسه تحسين كفاءة وفعالية الهيئة . وعليه ، سيكون جدول اعمال الهيئة محدودا بأربعة بنود تدرسها الهيئة بتعمق ، ومن حيث المبدأ ، لن يتم الإبقاء على أي بند من البنود على جدول الأعمال أكثر من ثلاث سنوات متتالية . وفي هذا الصدد ، تم التسليم بأن لاختيار البنود أهمية حاسمة وأنه ينبغي للوفود أن تواصل ، أثناء دورة اللجنة الاولى الحالية ، المشاورات بشأن مسألة جدول الاعمال لعام ١٩٩١ .

من دواعي السرور حقا أن نلاحظ أن هيئة نزع السلاح ، بوصفها هيئة للمداولات ، أثبتت فائدتها في تحديد ومناقشة شتى المواضيع منذ اعادة تشكيلها ، وبهذا فإنها

مهدت لمفاوضات لاحقة . وتمشيا مع هذا النهج ، يمكنها أن تساعد الجمعية العامة في تقييمها لحالة شتى الاتفاقات والمعاهدات التي جرى التوصل اليها بالفعل ، وبشأن ادخال التحسينات الضرورية عليها . ويمكنها أيضا أن توضح عددا من المواضيع التي تلقي حاليا بظلالها على المساعي المبذولة على صعيد ثنائي الطرف أو اقليمي أو عالمي ، لتحقيق الاهداف المنصوص عليها في الوثيقة الختامية .

أثنى العديد من المتكلمين على النتائج الايجابية التي حققتها هيئة نزع السلاح أثناء دورتها المضمونية في أيار/مايو من هذا العام . وإنني سعيد بذلك . إلا أن الفضل يعود الى جميع الاعضاء ، بما فيهم جميع المجموعات السياسية ورؤساء الهيئات الفرعية ، الذين لولا تعاونهم ودعمهم وتفهمهم لما تسنى بلوغ المرحلة التي بلغناها اليوم . ونعرب أيضا عن تقديرنا لموظفي الامانة ، لاسيما السيد لين ، أمين هيئة نزع السلاح .

يرحب وفدي بتقرير فريق الخبراء عن دور الامم المتحدة في ميدان التحقق . فهو إسهام جيد التوقيت في سياق ما يمكن احرازه من تقدم في مجال اتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح . ومع أن خبرتنا الجماعية في هذا المجال محدودة ، فقد جرى الاتفاق على عدد من التدابير التعاونية في بعض الاتفاقيات السارية ، أو تجري الآن دراستها لمعاهدات تبرم في المستقبل . وسر وفدي أن التقرير أكد على أنه ينبغي لطرائق التحقق في أي اتفاق بعينه أن تعتمد على هدف الاتفاق ونطاقه وطبيعته ، وأن تنص على مشاركة جميع الاطراف مباشرة أو من خلال الامم المتحدة .

في هذا الصدد ، أحاط التقرير بعدد من العناصر ذات الصلة ، بما فيها منهجية وضع معايير تحقق قابلة للتطبيق ، ومشاكل واحتمالات تدوين عملية التحقق من حيث نطاقها والمشاركة فيها ، على حد سواء ، وكذلك آثارها القانونية والتكنولوجية والمالية . ونعتقد أن النهج هذه الواردة في التقرير تستحق اهتمامنا الكامل . ونؤيد بشكل خاص الاستنتاج بأنه ينبغي اعطاء المنظمة ، من خلال عملية تدريجية ، دورا مناسبا في عملية التحقق برمتها . ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال إنشاء قاعدة بيانات تحت رعاية الامم المتحدة بوصفها مكونا أساسيا من آلية التحقق .

بالاضافة الى ذلك ، سيكون من الضروري مبدئيا تحديد اطار مؤسسي - سواء كنا سنعتمد ترتيبات منفصلة لكل اتفاق ، مثل الحظر الشامل على التجارب النووية أو حظر الاسلحة الكيميائية ، أو تنظيما شاملا يمكن في اطاره تطوير مختلف الاحكام والاجراءات والاساليب والحفاظ عليها . من الضروري أيضا أن ننظر في هذا الاطار في دور للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي حازت على خبرة قيّمة من خلال نظام واسع للتفتيش . ويمكن استخدام تلك الخبرة ، حسب مدى صلتها ، في مجال التحقق من اتفاقات الحد من الاسلحة التي قد تبرم في المستقبل . ولمسالة المشاركة أهمية مماثلة ، لاسيما مشاركة الدول التي لا تمتلك قدرات فنية مناسبة ، والتي ينبغي أن يكون دورها ومسؤوليتها على أساس مبدأ عدم التمييز .

إن القلق الخاص الذي يساور اندونيسيا إزاء استمرار تكديس الاسلحة البحرية والتطوير السريع لمنظومات جديدة من الاسلحة البحرية معروف جيدا ، وينبغي أن يكون مفهوما جيدا على ضوء موقع بلدي الجغرافي والاستراتيجي الخاص به .

ولذلك يعرب وفدي عن اغتباطه بسبب الشروع في دراسة مضمونية للبعد البحري لسباق التسلح العالمي بجميع تفرعاته . وتركزت الجهود الجارية حتى الآن على الاسلحة النووية والتقليدية ، بما فيها القوات البرية والجوية . ومع ذلك ، فقد وجه الترابط القائم بين القوات البرية والجوية والبحرية الانتباه إلى ضرورة التوسع في نطاق المفاوضات لكي تشمل القوات البحرية .

وقد حددت بالفعل طائفة واسعة من التدابير الممكنة ومن سبل العمل التي يمكن أن تكون موضع مفاوضات في المحافل الملائمة . وينبغي أن نسعى على وجه الخصوص نحو هدف الاتفاقات متعددة الاطراف حول المسائل المتعلقة بالاسلحة النووية قصيرة المدى ومتوسطة المدى المحمولة بحرا ، والحيلولة دون وقوع حوادث في أعالي البحار ، وتحديث القوانين الحالية للحرب البحرية ، والمبادئ التوجيهية لأمان المفاعلات النووية المحمولة بحرا ، وحقوق الدول المحايدة والدول غير المحاربة ، والوضوح والشفافية حول المسائل البحرية ، وغيرها من المسائل . وختاما ، يرى وفدي أن السعي الحثيث الى تدابير بناء الثقة سيشكل أساسا راسخا لدراسة إجراء تخفيضات كبيرة في الاسلحة البحرية النووية والتقليدية وفي القوات المسلحة .

منذ اعتماد اعلان المحيط الهندي منطقة سلم ما فتئت حكومتي تدرك أن الفوائد المحتملة من تنفيذه ستعود على الدول الساحلية والدول الخلفية ، فضلا عن الدول الخارجية . إن أهمية صون السلم والاستقرار في المحيط الهندي أمر بديهي لا يحتاج إلى برهان نظرا لموقع المحيط الهندي الاستراتيجي والديناميات التي تنبع من عدد كبير من العوامل الإقليمية وغير الإقليمية . وما يزيد من أهمية السلم في هذه المنطقة أن المنطقة الساحلية والخلفية للمحيط الهندي تتألف في معظمها من دول حديثة الاستقلال غير منحازة ، تتوق إلى تسخير مواردها الوفيرة من أجل التنمية . ولا يمكن معالجة التشعبات المعقدة للمشاكل التي تنطوي عليها هذه المنطقة والتصورات المختلفة لها من منظور شامل إلا من خلال المؤتمر الدولي المعني بالمحيط الهندي الذي طال انتظاره . ومازالت اندونيسيا ودول عدم الانحياز الاخرى ملتزمة تماما بعقد هذا المؤتمر في عام

١٩٩٣ ، ونناشد المستخدمين البحريين الرئيسيين والدول دائمة العضوية في مجلس الامن أن تقدم تعاونها في هذا المضمار .

وفيما يتعلق بالمسائل غير النووية ، فقد دعمت الخصائص المحددة للاسلحة الكيميائية وعظم آثارها التدميرية ، كما اتضح بجلاء في حالات النزاع التي وقعت مؤخرا ، اقتناع حكومتي منذ زمن بعيد بأن أفضل وسيلة مجدية للحظر الكامل على هذه الاسلحة البشعة هي ابرام اتفاقية شاملة يمكن التحقق منها تنضم إليها كل دول العالم . واحدى المشاكل الرئيسية التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح الآن هي إدراج الاحكام التي ستكفل القضاء الكامل على الترسانات الموجودة في المستقبل . ولذلك سيتعين ضمان مصالح الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية من خلال نظام للجزاءات ، وتقديم المساعدات والحماية ضد استخدامها ، وكذلك عن طريق التعاون الاقتصادي والتقني في مجال استخدام الكيميائيات في الاغراض السلمية . ومن دواعي الاسف أنه على الرغم من الآمال المخلصة للعديد من الدول من أجل الإبرام المبكر لهذه الاتفاقية ، فقد قصرت أعمال مؤتمر نزع السلاح هذا العام عن تحقيق توقعاتها . لذلك يأمل وفدي في تعزيز هذه المفاوضات بإحساس متعاظم من الارادة السياسية المتزايدة والنشطة ، ولاسيما من جانب الدول التي تمتلك أكبر الترسانات للاسلحة النووية .

وتشاطر اندونيسيا الاعضاء الآخرين قلقهم حيال تكديس الاسلحة التقليدية في مناطق عديدة ، مما كان له أثره الخطير على الاقتصاد العالمي . وقد غيرت التقنيات الجديدة كثيرا من فهمنا لهذه الاسلحة أيضا . فزيادة تحديث هذه الاسلحة جعلت الدفاعات الحصينة غير محمية تماما . وبلغت تكاليفها مستويات فلكية ، بينما لا يزال الضغط للحصول عليها يمارس بشكل علني سافر .

وفي هذا السياق ، ترك نقل الاسلحة إلى مناطق التوترات تأثيرا سلبيا على آفاق السلم والامن ، ودعم من القوى المعارضة لنزع السلاح . وينبغي التسليم أيضا بأن عمليات نقل الاسلحة التي جرت تنفيذا لاتفاقات محددة في منطقة معينة عرقلت أيضا تحقيق هدف نزع السلاح . ومن ثم ينبغي تناول مسألة نقل الاسلحة جنبا إلى جنب مع مسألة تخفيف حدة التوتر ، وتعزيز الثقة ، والترويج للتسوية السلمية . وثمة عناصر

(السيد سوتريسنا ، اندونيسيا)

اخرى تتصل بتعقيد المشكلة تشمل التنافس داخل الاقاليم في المجال العسكري ، والمسائل ذات الاهمية السياسية والاستراتيجية للبلدان العسكرية الرئيسية المـ وردة للسلاح . وكل هذا يوضح بعض العوامل المتشابكة التي تعقد من امكانيات ممارسة ضبط النفس في نقل الاسلحة ، وتسترعي الانتباه إلى الطبيعة المتعددة الابعاد للمشاكل التي تنطوي عليها . وترى اندونيسيا أنه من خلال آلية المحافل الاستشارية الإقليمية المعنية بالامن ونزع السلاح ، ومن خلال الطرائق الاخرى المناسبة - يمكن للمجتمع الدولي أن يجد حلا للمآزق المصاحبة لمسالة نقل الاسلحة .

في الختام ، أقول إن أمامنا الآن فرصة فريدة لكي نتخلص ، في مدى جيلين ، من أعباء العسكرة والافراط في التسلح . وقد آن الاوان لكي يحل السعي نحو الامن المشترك محل المنافسة على التسلح ، مع التعهد بمستقبل أكثر أمنا ورفاهية للجنس البشري بأسره . والسبيل إلى تحقيق هذه الاهداف هو المفاوضات الايجابية متعددة الاطراف التي تقوم على أساس المبادئ الثابتة للمساواة ، والمعاملة بالمثل ، والالتزامات والمسؤوليات المتساوية لكل الدول . ومع ذلك ، لا يوجد حتى الآن أي تحول عن الثنائية في مفاوضات نزع السلاح بشأن المسائل الهامة والعاجلة ، ولا سيما فيما يتصل بالاسلحة النووية . ومن ثم ، يتعين التأكيد مرة أخرى على الدور المركزي والمسؤولية الاساسية للامم المتحدة في مجال نزع السلاح ، وتعزيز فعالية آلية العملية متعددة الاطراف وتدابيرها .

السيد تون (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أوجه إلى رئيس اللجنة أحر تهاني وفدي بمناسبة انتخابه لهذا المنصب . وما يضاعف سرور وفدي أيضا هو أننا على دراية تامة بالمهارات الدبلوماسية البارزة التي أظهرها بشكل واضح في الامم المتحدة ، ولانه يمثل بلدا مسالما يرتبط ببلدي ، ميانمار ، بعلاقات ثقافية وودية قوية . ونود أيضا أن نهنئ أعضاء مكتب اللجنة الاخرين على انتخابهم الذي يستحقونه عن جدارة . وأؤكد لرئيس اللجنة دعم وفد ميانمار الكامل له في اضطلاعه بمسؤولياته الجسام .

وأنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن بالغ تقديرنا لرئيس اللجنة في دورتها الرابعة والاربعين ، السفير تايلهاردات ممثل فنزويلا ، للطريقة الماهرة التي أدار بها أعمال اللجنة في العام الماضي . وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفد ميانمار لوكيل الامين العام السيد ياسوشي أكاشي وفريقه القدير ، على العمل الممتاز الذي ما زالوا يقومون به في إدارة شؤون نزع السلاح .

نجتمع هنا في وقت تحدث فيه تحولات خارقة للعادة في العلاقات الدولية . وفي وسعنا إذا نظرنا إلى الوراء على مدى الاثني عشر شهرا الماضية ، أن نرى تطورات سياسية باهرة حدثت بسرعة ما كان بوسع أي منا أن يتخيلها منذ بضع سنين . إن توطيد التغيير النوعي في العلاقة بين الدولتين العظميين وبين الحلفين الرئيسيين خلال العام الماضي ، جعل العالم يستشرف عتبة عهد جديد تختلف فيه الاحتياجات الامنية والسياسية اختلافا شاسعا عما كانت عليه في فترة الحرب الباردة . وكما قال رئيس وفدي في بيانه أمام الجمعية العامة .

"الحواجز الايديولوجية التي ولّدت في السابق عناصر خصام عميق الجذور والتي أفسدت العلاقات بين الدول طويلا قد سقطت في نهاية المطاف . إن هذا أدى الى مواقف وتصورات جديدة ، مما أوجد نمطا جديدا في العلاقة تجاوزت مرحلة مجرد استرخاء التوتر الى مرحلة التعاون والمشاركة النشيطين" . (A/45/PV.26 ، ص ٣)

(السيد تون ، ميانمار)

ونحن إذ نرحّب بالتغييرات الكبيرة التي تجري حولنا ونتطلع الى بزوغ عهد جديد من السلم والامن ، يجب أن نتوخى الواقعية في آمالنا لأن التغييرات لم تكن إيجابية على نسق واحد . ففيوم الحرب المشؤومة التي تلقي بظلالها على منطقة الخليج تذكّرنا بأن نهاية الحرب الباردة وحدها لا تضمن لنا نظاما دوليا أكثر سلما وعدلا وامنا .

وإذ نقف على عتبة عهد جديد ، لا نستطيع أن نبقى متفائلين إلا عندما نعلم أن العدل سيسود ، وان احتياجات المجتمع الدولي ككل ستُلبّى بالكامل . ولهذا ، فإن المستوى الرفيع من التفهم وبُعد النظر الذي تبيّنه دول العالم ، والذي قد يكون جديرا بالثناء ، لا يكفي بحد ذاته لحل الصراعات القائمة والنهوض بالتنمية . يجب أن يقترن بجهود حقيقية لضمان ألا تصبح الفجوة بين الشمال والجنوب أكثر اتساعا في الوقت الذي تضيق الفجوة بين الشرق والغرب . وسيعتمد استقرار النظام الدولي الى حد كبير على ما إذا سُمح للفجوة الاقتصادية السافرة بين الاغنياء والفقراء أن تبقى . إن وجود علاقات اقتصادية أكثر إنصافا وفعالية بين أمم العالم سيوطد بالتاكيد السلم والاستقرار اللذين ننشدهما عن طريق نزع السلاح . والآن ، وقد بدأت تتخذ الخطوات الاولية نحو نزع السلاح ، نشعر بأن الموارد المفرج عنها يمكن أن يستفاد منها بالشكل المناسب للتخفيف من محنة البلدان النامية .

ثمة جانب للحالة الدولية السياسية الآخذة في التطور بسرعة تجدر الإشادة به وهو ظهور روح الزمالة بين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، مما يعزز حسن سير العمل فيه بدرجة كبيرة . وإذ يرحّب وفدي بهذا التطور ، نرى أن العالم يجب أن يولي اهتماما للإنذار الذي وجهه الامين العام في آخر تقرير قدّمه عن أعمال المنظمة :

"الاتفاق بين الدول الكبرى ينبغي أن يصحبه دعم اغلبية الدول الاعضاء إذا أريد أن يكون له الاثر المطلوب على الوضع العالمي . إن التاييد الطوعي لقرارات مجلس الامن من قبل المجتمع الدولي هو أفضل ما يدحض أي انطباع قد يبعث على القلق بأن الشؤون العالمية تسيرها هيئة إدارة" . (A/45/1 ، ص ١٧)

إن الزخم المتنامي للثقة والامل الناجمين عن التغييرات العميقة والإيجابية في العلاقات بين الدولتين الاكثر أهمية من الناحية العسكرية ، بالإضافة الى اندثار التكتلات ، قد فتح إمكانات جديدة أمام نزع السلاح . وفي هذا الوقت المؤاتي ، فإن مسائل نزع السلاح التي استعصت على الحل حتى الان ينبغي تداولها بشكل ملحّ بحيث يضمن أن يصبح نزع السلاح والانفراج والتنمية ، التي هي عناصر متفاعلة ، عملية تولّد نفسها بنفسها . ويجب علينا أن نظل نلتمس تدابير تمنع التسلح ، وتدابير تحدّ من التسلح ، وتدابير لنزع السلاح على كل المستويات العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية . ويتعيّن أن تنطوي هذه التدابير على نطاق نزاع التسلح بأكمله ، من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الى الاسلحة التقليدية .

وثمة اعتراف عالمي بأن الاسلحة النووية تشكّل أكبر خطر على بقاء البشرية ، وأن الحد منها وتخفيضها وإزالتها في نهاية المطاف يجب أن يبقى في أعلى جدول أعمال نزع السلاح .

وعليه ، فإن وفدي يرحّب بحقيقة أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لدى تنفيذهما معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى لعام ١٩٨٧ قد خفضتا بالفعل من ترسانتهما النووية . وفي الوقت نفسه ، لا يمكن أن يغيب عن بالنا أن القذائف النووية المتوسطة المدى لا تشكّل إلا غيضا من فيض ، وانه يُحتاج الى المزيد للتخلص من المخزونات الكبيرة من الاسلحة الاستراتيجية النووية المتبقية في ترسانتهما . وهدف البشرية في إحلال عالم خال من الاسلحة النووية أخذ الآن يتحرك بالاتجاه الصحيح ، ونحن نشجع جميع المعنيين على مضاعفة جهودهم لتحقيق ذلك . وفي هذا الصدد ، نلاحظ بارتياح البيان الإيجابي جدا الذي صدر عن الرئيسيان بوش وغورباتشوف في نهاية مؤتمر القمة الاخير الذي عُقد في واشنطن ، والذي أكدا فيه للعالم أن أهداف المفاوضات المقبلة بشأن الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ستكون لزيادة تقليل خطر اندلاع الحرب ، ولا سيما الحرب النووية . ولضمان الاستقرار الاستراتيجي ، والشفافية وإمكانية التنبؤ من خلال إجراء مزيد من التخفيض في الترسانات الاستراتيجية للبلدين بشكل مستقر .

(السيد تون ، ميانمار)

ونتطلع الى توقيع المعاهدة الوشيكة في إطار محادثات خفض الاسلحة الاستراتيجية ، ونأمل في أن تتخذ خطواب إضافية لتخفيض وازالة فئات أخرى من الاسلحة النووية غير المشمولة بنظام المعاهدة . ونأمل أيضا انه في حين تحدث تخفيضات تدريجية في الترسانات النووية للدولتين العظميين ، فإن باقي الدول الحائزة للاسلحة النووية ستشارك في عملية وقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه .

إن فرض حظر شامل للتجارب لا يزال هدفا أساسيا للمجتمع الدولي . ورغم ذلك ورغم التحسّن في المناخ السياسي الدولي ، لم يحدث أي توقف في التحسّن النوعي للاسلحة النووية . ونرى انه من المخالف للمنطق أن نتغاضى عن استمرار التجارب ، لا سيما في وقت تتخذ فيه خطوات أولية بالفعل للقضاء على الاسلحة النووية ، ويتزايد خطر قيام دول أخرى بتجاوز العتبة النووية . ونعتقد اعتقادا راسخا أن الحظر الشامل للتجارب النووية سيسهم إسهاما كبيرا في هدف وقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه ، والتوصل الى نزع السلاح النووي .

وما يقلقنا بالتالي هو استمرار التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ خلافا لأماني شعوب هذه المنطقة التي أعلنت عن نفسها منطقة خالية من الاسلحة النووية .

إن الضرورة الملحة في تحقيق حظر شامل للتجارب ، والاخطار الكامنة في استمرار التجارب النووية أبرزه بشكل واضح وزير الخارجية السوفياتي إدوارد شفاردنادزي في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ، عندما قال :

"لا بد من وقف التجارب النووية بوصفها مسألة ذات أولوية قصوى . فلو وضعنا حدا لهذه التجارب ، كانت لدينا فرصة للبقاء ، وإلا فإن العالم سيواجه نهايته" . (A/45/PV.6 ، ص ٥٣)

وكما جاء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح ، ان مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد بشأن هذه المسائل ، يجب أن يضطلع بدور أساسي في المفاوضات الخاصة بحظر التجارب النووية . وعليه ، فإننا نرحّب بارتياح بالغ بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية في تموز/يوليه الماضي ، بعد سبع سنوات من توقفها

التام . ونحن مقتنعون بأن أساليب التحقق التقنية الراهنة ، على الصعيدين الوطني والدولي ، كافية لدعم معاهدة حظر التجارب الشامل التي نتوقعها .

وينبغي لانشغالنا بالأسلحة النووية ألا يحوّل انتباهنا عن الأسلحة الكيميائية ، وهي فئة أخرى من أسلحة الدمار الشامل التي لا يمكن ولا يجب أن يؤجل حظرها التام والكامل أكثر من ذلك . ووفدي الذي يمثّل بلدا التزم التزاما صريحا بتحقيق مثل هذا الحظر ، وبلدا لا يملك هذه الأسلحة ولا يعتزم اكتسابها ، قد سُر للتقدم البارز المحرز في العام الماضي في مختلف المحافل الدولية من أجل التوصل الى اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . ومن المؤسف أن التوقعات وروح التفاؤل التي سادت في العام الماضي قد استسلمت للإحباط .

إننا نرحّب بالاتفاق الامريكي السوفياتي المبرم في ١ حزيران/يونيه ، والذي يكمّل اتفاق وايومنغ في كانون الأول/ديسمبر الماضي ، والذي ينص لا على مجرد تدمير معظم مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية ، بل أيضا على وقف انتاج هذه الأسلحة .

ولئن كانت هذه الاتفاقات هامة ومحل ترحيب ، فإن هدفنا المتمثل في إبرام اتفاقية عالمية وشاملة بشأن حظر تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها ، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف . ومؤتمر نزع السلاح وهو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح ، قد حقق بالفعل الكثير من العمل بشأن جميع المسائل الأساسية التي تتطلب المعالجة .

(السيد تون ، ميانمار)

إننا نحث بشدة الدول التي اتخذت مواقف متشددة ضد التوصل الى اتفاقية شاملة وغير تمييزية وقابلة للتحقق الفعال على أن تعيد النظر في مواقفها حتى يستطيع المؤتمر أن يمضي قدما بسرعة نحو تحقيق أهدافه في تاريخ مبكر .

ولا ينبغي أن تلهينا الأولوية التي تحظى بها الاسلحة النووية عن البحث عن تدابير فعالة للحد من التسلح في ميدان الاسلحة التقليدية . ولئن كانت أسلحة التدمير الشامل ، خصوصا الاسلحة التي تستخدم عملية التفاعل النووي والنووي الحراري التي لا يمكن التحكم فيها في توليد قواها التدميرية هي التي سيؤدي استخدامها الى القضاء على الجنس البشري ، إلا أن الاسلحة التقليدية هي التي تشكل تهديدا يوميا لامن الدول ، لاسيما الدول الصغرى في شتى بقاع العالم . وتبين هذا الخطر بوضوح أحداث ٢ آب/اغسطس في منطقة الخليج وما أعقبها من حشود ضخمة للقوات المعارضة لها في تلك المنطقة . وقد أدركت دول أوروبا هذا الخطر ، حيث بدأت أخيرا عملية لتحديد الاسلحة تواكب الثورة السياسية التي أحدثت تحولا كبيرا في تلك القارة . ومما لا شك فيه أن التوصل الى نتيجة ايجابية للمفاوضات الجارية حول القوات التقليدية في أوروبا سيؤدي الى تحقيق توازن آمن ومستقر بمستوى أدنى من القوات التقليدية في أوروبا . ويحدونا أمل وطيد وتوقعات مخلصة بأن تؤدي هذه الجهود المتعددة الاطراف والمبادرات المنفردة الى حفز الدول في المناطق الاخرى من العالم ، التي لا تكون فيها الحاجة الى خفض ترسانات الاسلحة التقليدية الهائلة أقل حدة ، على أن تحذو نفس الحذو .

إن الحشد الكبير للاسلحة التقليدية بما يتجاوز الاحتياجات المشروعة للدفاع عن النفس ، الذي تقوم به دون هوادة بعض البلدان ، يسبب قلقا متعاظما ويحدث تأثيرا مزعزعا للاستقرار في مناطق شتى من العالم . وتستحق هذه المسألة دراسة جدية .

لقد أدت الروح التوفيقية السائدة في العالم الى تعزيز دور الامم المتحدة . وأدى هذا بدوره الى توفير زخم جديد لآلية نزع السلاح التي تعمل في إطار هذه المنظمة . وفي العام الماضي حققت هيئة الامم المتحدة لنزع السلاح نجاحا جديرا بالثناء يعود في معظمه الى عملية الترشيد الاخيرة لاعمالها . واستطاعت الهيئة أن تنتهي من صياغة التوصيات المتعلقة باربعة بنود في جدول أعمالها بفضل القيادة

الحكيمة للسفير نانا سوتريسنا ممثل اندونيسيا . ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره البالغ له .

إننا إذ نقف في مفترق الطرق التي تؤدي الى عهد جديد وواعد للتعاون والمشاركة ، نجد أن إمكانية تحقيق نزع السلاح أصبحت أكبر من أي وقت مضى . ويتعين علينا أن نضمن أن الزخم الذي تولّد في العام الماضي سيبقى في السنوات المقبلة .

السيد بيتاركا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن وفد جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية ، أود أن أتوجه الى الرئيس بتهانينا الحارة بمناسبة انتخابه لرئاسة اللجنة الاولى متمنيا له ولزملائه أعضاء المكتب كل النجاح في توجيه مداولات اللجنة .

مرة أخرى يتضمن جدول أعمال اللجنة الاولى هذا العام طائفة واسعة من المسائل التي تتراوح بين نزع السلاح التقليدي والنووي والعام ومشاكل نزع السلاح الاقليمي . ويدل تنوع المسائل المدرجة على جدول أعمالنا بشكل واضح على ما يشعر به المجتمع الدولي من قلق مستمر ومتزايد إزاء سباق التسلح ، وعلى مطلبه الذي لا يتوقف بضرورة الاستجابة لشواغل الشعوب فيما يتعلق بالامن الدولي . ومنذ وقت طويل جدا ونحن نشهد جميعا تعثر مشاكل نزع السلاح ووصولها الى طريق مسدود . وبدلا من أن ينعم العالم بخطوات حقيقية صوب نزع السلاح فإنه لا يزال يعاني من المجابهات التي تجلت في تكثيف سباق التسلح وتصعيده كميا ونوعيا . وأدت هذه العمليات الى وجود امكانيات هائلة في الاسلحة التقليدية والنووية على ظهر كوكبنا .

تعقد الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة في ظل بعض التطورات المشجعة والإيجابية في الحالة الدولية ، رغم أن صراعات شتى سياسية وأيديولوجية واقتصادية واجتماعية لا تزال موجودة ، كما أن العوامل والاسباب التي ولّدتها لم تتم إزالتها . لهذا فإن النظر بشكل موضوعي وبنّاء في مشاكل نزع السلاح يتطلب اهتماما خاصا حتى يمكن إعطاء زخم جديد للاتجاهات الإيجابية ، والتصدي للمشاكل المتناقضة ، وتجنب الاخطار التي تهدد السلم والامن بشكل عام .

ومسألة نزع السلاح ، في رأينا ، تواجه حاليا تحديات كبيرة ومعقدة ، كإجراء تخفيض في جميع الأسلحة النووية تمهيدا للقضاء التام عليها ، وخفض الأسلحة التقليدية ، ومنع انتشار سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، وتوقيع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، ونزع السلاح البحري وما الى ذلك .

وما فتئ وقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي الفعلي يتصدران المداولات التي تجرى في لجنتنا ، وفي الجمعية العامة ، وفي وكالات أخرى كثيرة متعددة الأطراف ، وكانا في الوقت ذاته يحظيان بالأولوية في الكثير من المفاوضات الإقليمية على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف . وسبب ذلك أن المجتمع الدولي يشعر بقلق دائم التزايد إزاء التهديد الخطير الذي تشكله هذه الأسلحة للسلم والأمن الدوليين بل وللوجود ذاته على سطح كوكبنا . ويسود إدراك واسع النطاق الآن بأن شعوب العالم لا تستطيع التخلص من القلق مادامت ترسانات الأسلحة النووية الضخمة موجودة ، ومادامت البرامج الجديدة لزيادة تطوير هذه الأسلحة مستمرة . وفي الوقت نفسه ، أصبح من الأمور الحتمية الآن أن يزيد المجتمع الدولي من تصميمه على ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية . ويدرك كل منا إدراكا تاما أن حصول دول اضافية على الأسلحة النووية له نفس الخطورة التي تنجم عن مواصلة سباق التسلح النووي فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية .

لقد أعرب المجتمع الدولي عن تقديره وترحيبه بتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والأقصر مدى ، وبالتقدم الأولي الذي أحرز في تنفيذها . كما أنه يشجع الحوار الدائر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من أجل إحراز المزيد من التقدم صوب اجراء تخفيضات أعمق في ترسانتهما النووية . وتأمل الشعوب والبلدان المحبة للسلم أن تؤدي هذه المفاوضات وكذلك المفاوضات الجارية بين الحلفين العسكريين والسياسيين التابعين لهما في أوروبا الى تحقيق نتائج حقيقية ومضمونة في ميدان نزع السلاح .

وبالرغم من أنه لم يتبادر الى ذهننا قط أن نقلل من أهمية الخطوات التي اتخذت حتى الآن ، إلا اننا نرى أنه ما زال أمامنا شوط طويل يتعين علينا أن نقطعه قبل أن نبلغ الهدف الذي طال سعي المجتمع الدولي اليه ، ألا وهو أن تصبح عملية نزع السلاح النووي عملية لا رجعة فيها . لذلك ، نرى أن الدولتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - اللتين تمتلكان أكبر الترسانات النووية ، تتحملان مسؤوليات خاصة ، وبالتالي يتعين عليهما أن تأخذا زمام المبادرة في الجهود الرامية الى وقف سباق التسلح النووي والقضاء عليه وكذلك تدمير كل الاسلحة النووية في نهاية المطاف . ويشاطر وفد البانيا الرأي الذي أعرب عنه الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار في تقريره عن أعمال المنظمة عندما تكلم عن عملية اجراء تخفيضات عميقة في الترسانات الاستراتيجية للدولتين العظميين وقال انه :

"ينبغي بمرور الزمن توسيع نطاق هذه العملية بحيث تشمل سائر أنواع الاسلحة النووية ، بما في ذلك أسلحة الدول النووية الاخرى" . (A/45/1 ، ص ٢٤)

لقد علقت جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية ولا تزال تعلق أهمية خاصة على وقف سباق التسلح ، معبرة بذلك عن التزامها النبيل بالسلم والامن الدوليين . وإذ تسترشد الحكومة الالبانية بهذا الاهتمام وبتوقها الى تحقيق ذلك الهدف ، فإنها أصبحت طرفا في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وبذلك تكون قد أعربت عن التزامها بتقديم مساهمة حقيقية في الجهود الرامية الى جعل تلك المعاهدة أداة حقيقية وعالمية وفعالة لضمان عدم انتشار الاسلحة النووية وللمضي قدما صوب القضاء التام على هذه الاسلحة .

يحتل نزع السلاح التقليدي دائما مكانا خاصا في إطار الجهود الرامية الى تحقيق نزع السلاح العام الكامل . ومن المعروف جيدا أن نحو ٨٠ في المائة من النفقات العالمية الشاملة تخصص للأسلحة التقليدية بل الادهى من ذلك أن أكثر من ٢٠ مليون شخص قتلوا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في حروب ونزاعات استخدمت فيها الأسلحة التقليدية . وعلاوة على ذلك تستنزف موارد طائلة من اقتصادات بلدان نامية عديدة بسبب شرائها لأسلحة وعتاد تقليديين معقدين ومطورين ، في حين تجني البلدان التي تمدها بتلك الأسلحة أرباحا طائلة من بيع هذه الأسلحة .

إننا نواجه بالفعل ظاهرة خطيرة في مجال الأسلحة التقليدية ألا وهي تطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية في تطوير الأسلحة التقليدية . إن التحسين النوعي للأسلحة التقليدية وإيجاد جيل جديد من هذه الأسلحة يفضي الى دوامة جديدة من تصاعد نزع السلاح . ومن المنطقي تماما ، بطبيعة الحال ، القول بأن تدمير بعض الأسلحة لن يحقق أية نتيجة إذا ما حسنت ترسانات الأسلحة التقليدية الحالية تحسينا نوعيا . لذا ، نعتقد أن الأوان قد آن لننظر نظرة جادة في الجانب النوعي لسباق التسلح التقليدي ، لأن تخزين مثل هذه الأسلحة الى جانب تطويرها ، يؤدي الى تقلص الحد الفاصل بين الأسلحة النووية والتقليدية فيما يتعلق بعواقبها الخطيرة .

وفي مؤتمر باريس الذي عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بشأن الأسلحة الكيميائية ، أصدرت الدول المشاركة فيه نداء اجماعيا للمطالبة بالتوصل ، على وجه السرعة ، الى اتفاق بشأن ابرام اتفاقية للحظر الكامل لتطوير وإنتاج وتخزين ونقل واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها تدميرا كاملا . ومنذ ذلك الحين ، دأب المجتمع الدولي على بذل الجهود المستمرة في شتى المحافل الدولية من أجل تحقيق ذلك الهدف . لكن رغما عن هذه الجهود لا تزال مشاكل كثيرة معقدة تحول دون إبرام الاتفاقية وتحقيق هدفها الأساسي ، ألا وهو الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية وتدميرها تماما . ثمة عامل آخر مثير للإزعاج هو المؤشر الدال على أن دولا عديدة لا تواصل انتاج الأسلحة الكيميائية وتخزينها فحسب بل تعمل أيضا على زيادة تحديثها . لذا ، يكون من الحتمي

أن نعمل على تدعيم جهود المجتمع الدولي المشتركة ومساعيه السياسية الحميدة الرامية الى التدمير النهائي لهذه الفئة من الاسلحة الفتاكة .

إن أوروبا هي القارة التي بها أكبر مخزونات من الاسلحة النووية والتقليدية على حد سواء . وتلك الحقيقة ، مقترنة بالمجابهة السياسية والايديولوجية ، أرغمت تلك القارة ، لوقت طويل ، على تحمل عبء اقتصادي واجتماعي ونفسي فادح . لذا ، ترحب أوروبا بالجهود التي تبذلها البلدان الاوروبية للتغلب على تلك الحالة . وقد أوجدت المقترحات التي قدمت في إطار المفاوضات الخاصة بالقوات التقليدية في أوروبا إطارا يمكن في سياقه تخفيف وطأة العبء العسكري الثقيل عن كاهل تلك القارة . إن المفاوضات الخاصة بالتدابير الرامية الى تعزيز الامن والتعاون في أوروبا والتي تعرف بعملية هلسنكي ، إنما تشكل خطوة أخرى صوب تحقيق ذلك الهدف . ونعتبر هذه العملية ذات أهمية خاصة ، لذا ، شاركنا فيها وفي عدد من الانشطة عاقدين العزم الواضح على السير في ذلك الاتجاه .

لقد أصبحت الامم المتحدة محفلا بارزا في الجهود المبذولة للاضطلاع بالمهمة السامية المتمثلة في صيانة السلم والامن الدوليين وحمايتهما ، حيث تقوم كل الدول الاعضاء كبيرة أو صغيرة ومن كل قارة ومنطقة ، بتقديم اسهامها في عملية انهاء سباق التسلح وتجنب الاخطار الناجمة عن تكثيفه . وكون ربع القرارات تقريبا التي تعتمدها الجمعية العامة كل عام تتناول قضايا نزع السلاح إنما يبرهن بوضوح على قلق منظمتنا العميق المستمر إزاء تلك القضايا . ويبين أيضا حقيقة أخرى وهي ضرورة أن تحتل الامم المتحدة مركز الصدارة في الجهود التي تبذل في هذا الميدان ، والتي ينبغي أن تسفر عن نتائج ايجابية لو أن المجتمع الدولي زاد من جهوده في إطار منظمتنا هذه بغية المضي قدما في عمليات جديدة مشجعة للتخفيف من حدة التوترات الإقليمية وحسم المنازعات بأسلوب سلمي وتعزيز تدابير بناء الثقة في كل المناطق التي لا تزال توجد بها بؤر للتوتر والصراع .

ورغما عن كل تلك المبادرات ، لا يسعنا - من واقع التجربة التاريخية الطويلة - إلا أن نرى أن نزع السلاح ليس مجرد مسألة قرارات أو إبرام اتفاقيات أو

معاهدات . ففي الحقيقة لدينا الكثير منها . والمشكلة الرئيسية هي كيفية تحويلها الى تدابير فعالة يمكن أن تفضي بنا الى نزع سلاح حقيقي ؛ تدابير تطبق عن طريق إزالة الاسلحة الكيميائية والتقليدية والنووية . وهذه التدابير يجب أن تمكننا من تجنب أخطار الحروب والصراعات المحلية وتفضي الى توطيد سيادة القانون والنظام في العلاقات الدولية عن طريق مبدأ عدم استعمال القوة .

ويمكن ، عن طريق جهود المجتمع الدولي المتضافرة ، تهيئة الظروف التي يمكن أن تفضي الى التحكم بالنفقات الباهظة التي تسخر لإنتاج وبيع وسائل التدمير الشامل وبذلك يمكن تجنيب كوكبنا كارثة تدمير نفسه .

في الختام أود أن أعلن أن الوفد الالباني لن يدخر أي جهد في تقديم اسهامه في هذه العملية المعقدة للغاية والتي تعد حيوية بالنسبة لمصير البشرية حاضرا ومستقبلا .

السيدة مانتيلا (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود بداية أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الاولى ، فمهاراته الدبلوماسية وخبرته المعروفة تماما إنما تبشر بنجاح أعمالنا . كما أود أن أتقدم بالتهنئة أيضا الى أعضاء المكتب الآخرين ، وموظفي الأمانة العامة .

لقد أشرنا في سياق المناقشة العامة في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة في العام الماضي الى التغيرات الدينامية التي كانت تحدث على الساحة الدولية والتي كان يعلن عنها يوميا في الصحافة العالمية . وبتفاؤل وطيد تنبأنا جميعا بظهور عالم يتيح فرصا أفضل لكل ذوي النوايا الحسنة ليعملوا سويا صوب التوصل الى الاتفاق .

ونلاحظ اليوم ، بارتياح عميق ، أن الاتجاهات الإيجابية تلك قد تعززت وبدأت تؤتي ثمارها . وفي وصف المرحلة الجديدة في العلاقات الدولية قيل أولا : أن الحرب الباردة قد انتهت وأننا نعيش الآن في حقبة ما بعد الحرب الباردة وهذا الوصف ينطوي على آثار متعددة وعميقة . فالآن بعد أن انتهت الحرب الباردة فُتحت الابواب أمام إضفاء الطابع الديمقراطي العالمي ، وتعزيز الحريات الاساسية وحقوق الإنسان والنهوض

بها وإرساء العدالة الدولية . وبعبارة أخرى ، اقتربت الامم المتحدة الآن من تحقيق الاهداف التي حددتها لنفسها عند انشائها في عام ١٩٤٥ .

ثانيا : ذكر أن أفضل طريق لتحقيق تلك الاهداف هو طريق الحوار والسعي المشترك . وفي هذا السياق ، يكتسي احترام سيادة القانون أهمية قصوى . فنحن جميعا نود أن نعيش في سلم وأن نحقق التقدم ونحن متضامنين . وندرك أن الانانية الفردية والقومية قد عفى عليها الزمن . فالتضامن يوحدنا سويا ويجعلنا فردا واحدا .

إن السلم ينطوي ضمنا على القضاء الكامل على الاستعمال غير المشروع للقوة وإعادة التأكيد على التقدم المشترك . لقد أعلن الممثل الشخصي للامين العام في تقريره الخاص بأزمة الدين الخارجي والتنمية أن الاعداء الاربعة للتنمية - وهي الإسم الجديد للسلم - في السنوات القادمة ستكون : الحرب والفقر والمديونية وتدمير البيئة ، وكلها مسائل مترابطة ارتباطا وثيقا .

وينبغي أن نشير ، فيما يتعلق بالمجال المحدد الذي نتناوله في هذه اللجنة ، أن انتهاء الحرب الباردة يستدعي اختفاء أسبابها ونتائجها ، وأهمها ، انعدام الثقة والشك المتبادل ، وتكديس الاسلحة والمنافسة الضارية - وباختصار سباق التسلح . ولا ينبغي أن نكون من السذاجة بحيث نعتقد أنه لم تعد هناك أخطار يتعين علينا أن نستعد لمواجهتها ، بل ينبغي أن نسلم بأن العديد من الصراعات التي كانت قائمة في الماضي بدأت نتيجة سوء الظن المتبادل ونتيجة سياسة خاطئة تقوم على تحقيق الامن عن طريق تكديس الاسلحة .

وأصبح من الضروري الآن بعد إزالة هذا الوضع السياسي السلبي إعادة تحديد نطاق وآليات الامن الدولي والمضي على طريق نزع السلاح بخطى دينامية ثابتة . وقد اتخذت خطوات في هذا المجال ولا سيما على المستوى الثنائي ، ولكن لا غنى عن إحراز تقدم مماثل للتقدم في المفاوضات بين الدولتين العظميين على المستوى المتعدد الاطراف أيضا* .

وإننا جميعا مهتمون بايقاف عملية تكديس الاسلحة النووية وعكس اتجاهها بهدف القضاء عليها تماما . وبالرغم من أن المؤتمر الاستعراضي الرابع للاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الذي عقد في جنيف لم ينه أعماله باعتماد وثيقة ختامية ، فقد أتاح الفرصة لإجراء مناقشة مثمرة حول الجوانب الاساسية لمعاهدة عدم الانتشار ، مع الإشارة على سبيل المثال الى وظيفتها والمعايير الخاصة بالضمانات وتأكيدات الامن ، والتحضير لمؤتمر تمديد المعاهدة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ .

وتكتسب معاهدة الانتشار قوة بانضمام دول جديدة إليها . وينبغي الثناء على بعض الحكومات التي أعربت عن عزمها على الانضمام الى المعاهدة وعلى تلك التي انضمت إليها بالفعل . وقد أسهمت المعاهدة في منع انتشار الاسلحة النووية وشجعت على استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية وحدها .

---

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

إن الحظر الكامل للتجارب النووية قد ارتبط دائما ارتباطا وثيقا بنزع السلاح النووي . ودور هذه التجارب في التطوير الكمي والنوعي للترسانات النووية معروف للجميع . ولا يمكن لاحد أن ينكر أثرها السلبي على نمو جميع الشعوب بوجه عام وعلى حماية البيئة أيضا . وفي المجال الجديد ، مجال التسامح والتفاهم العالميين ، يصبح الاستمرار في إجراء التجارب النووية ، أمرا غير مفهوم بشكل متزايد ، بل وعبثيا ويستحق الإدانة . وينبغي أن أذكّر في هذا الصدد بالموقف الذي لا يحيد الذي اتخذته الدول الاعضاء في لجنة جنوب المحيط الهادئ التي احتجت على إجراء التجارب النووية في المحيط الهادئ .

وينبغي أن يحظى الإعداد لمعاهدة تحظر التجارب النووية حظرا تاما بالاولوية لدى المجتمع الدولي . واتساقا مع هذا المبدأ شجعت بلدان عديدة عقد مؤتمر لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب . وهذه المبادرة الجديرة بالثناء واجهت كثيرا من العقبات الإجرائية ، التي ينبغي التغلب عليها . وسيعقد هذا المؤتمر ، الذي عقد اجتماع تمهدي له في منتصف هذا العام ، دورته المضمونية في كانون الثاني/يناير في نيويورك . وإننا نرجو ، بل نناشد ، كل البلدان ولا سيما تلك التي تملك ترسانات نووية ، أن تتصرف بطريقة تجعل الارادة السياسية المؤيدة للسلم - التي أعرب عنها قادتها مرارا وعززتها مظاهرات التأييد لهذه السياسة - أن تكفل لمؤتمر كانون الثاني/يناير النجاح التام . ونعتقد أيضا أن اللجنة المخصصة التي أعيد انشاؤها هذا العام في إطار مؤتمر نزع السلاح ، يمكنها أن تكتسب فعالية وأن تحرز تقدما في تحليل هذا الموضوع والتفاوض بشأنه .

أثناء عام ١٩٨٩ عقدت اجتماعات في باريس وكانبرا بشأن الاسلحة الكيميائية - وقد رحب المجتمع الدولي بالاتفاقات الخاصة بها التي توصل إليها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وأكد مؤتمر باريس من جديد على الحاجة الى التعجيل بأعمال مؤتمر نزع السلاح ، ودعا كل الدول التي لم تصدق حتى الآن على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ أن تفعل ذلك .

وأثناء اجتماع رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في واشنطن هذا العام ، عُقد اتفاق بشأن تدمير الاسلحة الكيميائية وعدم انتاجها . كما تضمن أيضا اتخاذ تدابير اضافية لتيسير وضع اتفاقية متعددة الاطراف حول انتاج هذه الاسلحة . وينبغي إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الاطراف من أجل إبرام اتفاقية تحظر إنتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية وتنص على تدميرها .

ومن الضروري لتحقيق كل هذه الاهداف أن يعوّل على الارادة الجلية التي أعربت عنها البلدان التي تنتج وتبيع وتشتري الاسلحة وعلى قدرة الامم المتحدة على التصرف في هذا الشأن .

لا يؤثر نقل الاسلحة على السلم وزعزعته فحسب ، وإنما أيضا على التنمية ومنع التنمية . وينبغي أن نفكر في مفهوم جديد للامن الدولي ، مفهوم لا يرتكز على انتشار الحروب وإنما على نظام أخلاقي وقانوني عالي المستوى . ولتحقيق ذلك الهدف ، يجب المضي نحو تعزيز القانون وإعادة تنشيط منظمتنا باستمرار . وعلينا في نفس الوقت أن نعزز تدابير بناء الثقة بين الدول والامم . وفي نفس الوقت ، ينبغي اتخاذ تدابير عملية تتضمن انشاء سجل لنقل الاسلحة التقليدية .

ويوافق وفدي في هذا الصدد على الاقتراحات التي طرحها الاتحاد السوفياتي في مذكرته المعنونة "الامم المتحدة في عالم ما بعد المواجهة" . (A/45/626)

ختاما أودُّ أن أبيّن أن علينا أن نسعى لايجاد سبل أفضل وأكثر فعالية لمعالجة مسائل نزع السلاح في جميع الهيئات ذات الصلة التابعة للمنظمة . وقد أنجزت هيئة نزع السلاح ، في محاولة منها لترشيد عملها ، عملا مشجعا في دورتها التي عقدت في أيار/مايو . وينبغي أن تكمل اللجنة الاولى هذه الجهود الآن . ومن هنا ، فإننا نرحب بمبادرة الرئيس بعقد اجتماعات مفتوحة بهدف تعزيز فعالية أعمالنا . فالترشيد ينبغي أن ينظر في المقام الاول في إمكانية العمل في إطار الامم المتحدة وفي الإطار الدولي وكذلك في الاستفادة من المناخ المواتي في الساحة الدولية لإحراز التقدم في العمل على نزع السلاح العام الكامل .

نحتفل اليوم بذكرى أخرى للأمم المتحدة ، ونفعل ذلك في مناخ إيجابي - مناخ لا يخلو من المشكلات والاخطار - ولكنه مناخ عقد المجتمع الدولي عزمه فيه على أوسع نطاق على النهوض باحترام القانون والسلم . وأودُّ أن أعرب عن الأمل في أن تكون هذه اللجنة ، التي تتناول هذه المسائل الهامة الوثيقة الصلة بالسلم العالمي ، قادرة على الاسهام باقصى قدر تستطيعه من الواقعية والفعالية في تحقيق الخير للبشرية .

السيد أوكيو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أنضم الى المتكلمين الآخرين الذين سبقوني ، فأنقل إليكم يا سيدي تهاني وفدي الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى . ويشعر وفدي بالتشجيع والإطمئنان إذ يراكم تترأسون مداولاتنا ، كممثل لنيبال ، البلد الصديق من بلدان عدم الانحياز الذي يشاطر كينيا خبرة مشتركة في الالتزام بالسلم والإسهام الملموس في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم . ما زال الدور الحيوي الذي قمتم به في دورة نزع السلاح لهذا العام وفي قيادة المداولات حول القدرة النووية لجنوب افريقيا العنصرية على مدى عقد كامل الى أن تحقق لها النجاح ماثلا في أذهاننا حتى اليوم . وإذ أهنئكم وأهنئ سائر أعضاء المكتب الآخرين أودُّ أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم تعاون وفد كينيا الكامل معكم ودعمه التام لكم .

توفر دورة الجمعية العامة الراهنة للمجتمع الدولي بأسره فرصة لتقييم التطورات الهائلة التي شهدها العالم في السنوات الاخيرة ، وللتفكر فيها على نحو جماعي . فلقد بدأ العالم عهدا جديدا من الجيوبوليتيكا الدولية ، أو على حد تعبير الامين العام مرحلة "لها وجهان ، إذ أنها تنطوي على التفاؤل كما تنطوي على وجود اخطار بغير حدود" (A/45/1 ، ص ٢) . الامر الذي يعزى في جانب كبير منه الى تلك التغيرات التاريخية .

إن انتهاء الحرب الباردة وتحسن العلاقات بين الشرق والغرب كشفا مدى ضعف وانعدام جدوى نظم الامن الضيقة المبنية على العامل العسكري وحده . ومن ثم أوضحا أن تسلط هاجس الامن العسكري يفضي الى سباق تسلح ذاتي الإدامة ، ويخل بترتيب الاولويات ويعوق التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، ويقيد الحوار السياسي . وهو يؤثر في مؤسسات الدولة تاثيرا ضارا طويل الامد ويفاقم من الشعور بانعدام الامن لدى جميع الامم . ولذا يتيح عصر ما بعد الحرب الباردة للعالم فرصا وإمكانيات لانفاذ نظام الامن المنصوص عليه في الميثاق ، والمستند الى دعائم قانونية وسياسية مثل عدم استخدام القوة ، وفض المنازعات بالوسائل السلمية ، واتخاذ اجراءات جماعية لصيانة السلم والامن الدوليين .

وما زالت كينيا على اقتناعها الراسخ بأن الامن القائم على نظرية الردع البالية ، وعلى الاستمرار في احتياز الاسلحة البالغة التطور ، لا يمكن أن يكفل السلم الدائم . وكما أثبت التاريخ الحديث على نحو متواتر وفاجع ، كثيرا ما يفضي انتشار الاسلحة الى الحرب ، ويسبب المعاناة لملايين البشر . وفي هذا العصر حيث تستشري أسلحة الدمار الشامل ، وبخاصة الاسلحة النووية ، تتعاظم الاخطار المروعة حتى أنها تهدد بقاء البشرية ذاته . والقضاء على هذا التهديد أمر يتطلب أولا ، نبذ مفاهيم الامن التي يراعى فيها ترشيد أو محاولة ترشيد استخدام أسلحة الدمار الشامل ، وثانيا ، التحرك صوب اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح - وليس مجرد الحد من الاسلحة .

ويبين من أزمة الخليج الراهنة أنه بالنظر الى الطبيعة التدميرية للاسلحة الموجودة اليوم بحوزة كل من الدول الصغيرة والكبيرة ، لا يمكن تجزئة الامن أو النظر إليه في سياق معالجة اقليمية مطلقة ، أو في سياق ثنائي فحسب ، ولكن ينبغي تناول تلك المسألة على نطاق أوسع وفي إطار نهج متعدد الاطراف بحق ، مما يتسنى معه كفالة السلم والامن العالميين . ولذا يؤسف كينيا بشدة أن المؤتمر الاستعراضي الرابع لاطراف معاهدة عدم الانتشار الذي عقد مؤخرا عجز عن اعتماد إعلان ختامي كان يمكن أن يبرز فيه التزام المجتمع الدولي بأن يوقف على وجه الاستعجال انتشار الاسلحة الافقي والرأسي ، وأن يشرع في اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح . فلا يكفي أن تعلن بعض الدول أنها لن تبادئ باستخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير النووية في حين أنها تعارض جهودنا الرامية الى عقد معاهدة لحظر التجارب حظرا شاملا . والواقع أن الاسلحة النووية تشكل تهديدا للعالم أجمع ، بما فيه الدول الحائزة وغير الحائزة لها - وقصارى القول إنها تهدّد البشرية قاطبة .

وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يصب مزيدا من اهتمامه على سائر أسلحة الدمار الشامل مثل الاسلحة الكيميائية والبيولوجية . ففي فترة ما بعد الحرب الباردة ، يجب النظر الى نزع السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي باعتباره مسألة ذات أولوية عليا . وفضلا عن تلك الاسلحة ، ثمة خطر آخر يكمن في الاسلحة التقليدية . وفي هذا الصدد ، ترحب كينيا بالاتفاق الجديد الذي توصلت إليه واشنطن وموسكو من حيث المبدأ في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ على إجراء تخفيضات في الاسلحة التقليدية في أوروبا - وتناشد الآن المجتمع الدولي أن يركز اهتمامه على المناطق الاخرى في افريقيا وآسيا . ويساعد على حل الصراعات في غير ذلك من المناطق .

إن كينيا بلد نام ، ليس لديه أي خطط أو برامج أو اهتمامات عسكرية كبرى أو مطامح جيوبوليتيكية تتجاوز حدود الدفاع عن سلامته الاقليمية . وشاغلنا الاساسي هو تحسين رفاهة شعبنا ببناء مجتمع يعمه الرخاء والاستقرار بمنأى عن الترهيب والاساليب السياسية - الديمقراطية التي تصفها البلدان المسماة بالديمقراطية .

بيد أن كينيا تشكل جزءا من عالم متزايد التكافل . ومن ثم ، فإننا نولي أهمية كبرى لتنمية وصون العلاقات الطيبة مع البلدان كافة باعتبار ذلك عاملا حيويا في تحطيم حواجز الريبة التي يمكن أن تفضي الى سوء التفاهم والصراع ولذا تثني كينيا على عملية بناء الثقة والامن الجارية في أوروبا في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وحقا إن هذا لدرس قيّم لنا جميعا في افريقيا .

وفي هذا الصدد يودّ وفدي أن يتوجه الى السيد ياسوشي أكاشي وادارة شؤون نزع السلاح بتحية تقدير لتنظيمهما حلقة عملية لكبار العسكريين والموظفين المدنيين الافريقيين معنية بحل الصراعات ودرء الأزمات وبناء الثقة فيما بين الدول الافريقية ، عقدت في أروشا ، تنزانيا ، في الفترة من ٥ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ . وهي تعد في حد ذاتها تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة قيمته باقية .

وعلى ذلك ، تناشد كينيا الجمعية العامة أن تولي مزيدا من الاهتمام لتعزيز تدابير بناء الثقة باعتبارها سبيلا هاما لتخفيف حدة الريبة ودرء الحرب من شأنه أن يسهم في الحد من احتياز الأسلحة في قارتنا . وحينئذ يمكننا أن نكرس الجانب الاكبر من مواردنا الضئيلة للبرامج الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وكذا لانشطة التنمية الاقتصادية المشتركة .

وأودّ ، في هذا الصدد ، أن أسترعي انتباه اللجنة إلى إعلان تاريخي يرد في وثيقة الجمعية العامة A/45/410 وهو الإعلان الخاص بالسلم والاستقرار والتنمية الذي اعتمده مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالدول الاعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية وصدر في دورته الاستثنائية الاولى المعقودة في أديس أبابا في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

هذا الإعلان يبيّن التزام دول هذه المنطقة دون الإقليمية الهامة والحساسة ، على أعلى المستويات ، ببدء عملية واسعة لبناء الثقة بغية منع نشوب الحرب أو حدوث سباق تسلّح في المنطقة وتعزيز عدم استخدام القوة وضمان السلم والتنمية . ويقوم هذا الإعلان على أساس مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . ولذلك فنحن نحتاج الى تأييد الأمم المتحدة لتنفيذه بالكامل .

إن الهيئة الحكومة الدولية المعنية بالجفاف والتنمية تضم اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا التي تعتبر جزءا من المنطقة دون الإقليمية الاستراتيجية في القرن الافريقي ، وهي منطقة لها أهمية عالمية كبيرة في أوقات السلم والحرب .

وكما يذكر الإعلان فإن هذه المنطقة دون الإقليمية :

"اتسمت طويلا بوجود صراعات وبالافتقار الى السلم والهدوء عموما" .

(A/45/410 ، ص ٣)

وقد اتخذت بلدان المنطقة دون الإقليمية الآن الخطوة الاولى نحو عكس اتجاه هذه الحالة الخطيرة ، كما يظهر من الالتزامات الواردة في ذلك الإعلان الذي أصدره رؤساء الدول والحكومات . وتأييد المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة الأمم المتحدة ، حيوي لنجاح هذه العملية التي بدأتها بلداننا .

وتعتقد كينيا أن أفضل سبيل لتحقيق نزع السلاح ليس الانتظار ريثما يتم استحداث الأسلحة وانتاجها وتخزينها ثم البدء بعد ذلك في مفاوضات نزع السلاح ، بل هو بالاحرى اتخاذ تدابير حاسمة لتحقيق السلم وبناء الثقة وجعل انتاج واستحداث وحيازة الاسلحة غير ضروري . ومن ثم فلئن كنا نشيد بالعمل الهام الذي تضطلع به مختلف هيئات نزع السلاح التداولية والتفاوضية ، وكذلك الأمانة العامة ، فإن كينيا تود أن تبرز أهمية دعم الجهود على جميع المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية ، لتجنّب حدوث سباق تسلح ولمنع نشوب عمليات حربية . وفي هذا الصدد تعتبر ملاحظة الأمين العام في تقريره السنوي وثيقة الصلة بالموضوع فقد قال ما يلي :

"الشرط المسبق الاساسي لإجراء تخفيضات في المخصصات العسكرية وعمليات شراء الاسلحة هو إحداث تغيير في المناخ السياسي يتميّز بخفض المنازعات المحلية والتسوية السلمية لهذه المنازعات وكذلك استحداث تدابير إقليمية لبناء الثقة" . (A/45/1 ، ص ٣٥)

وما فتئت كينيا تشجب بشدة أعمال العنف المأساوية وزعزعة الاستقرار باستخدام السلاح في أجزاء أخرى من قارتنا ، وهي أعمال ناجمة مباشرة عن استمرار وجود نظام الفصل العنصري المقيت . إن القدرة النووية لجنوب افريقيا تشكّل خطرا حقيقيا على السلم والامن في العالم . وإعلان جنوب افريقيا بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ بانها "سوف تنضم قريبا الى معاهدة عدم الانتشار" هو مجرد مناورة غير مخلصة للإبقاء على عضويتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . إن كينيا تطالب مرة أخرى جنوب افريقيا بأن تتخلى عن السرية والغموض اللذين تحيط بهما برامجها النووية منذ ٣٠ عاما تقريبا ، وأن تنضم دون أية شروط مسبقة الى معاهدة عدم الانتشار ، وأن تخضع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأن تمارس الشفافية والانفتاح في أنشطتها العسكرية .

ولا تزال كينيا تولي أهمية خاصة لإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في انحاء مختلفة من العالم . إن مفهوم اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم يعبّر عن آمال بلدي وتطلعه ، باعتباره دولة ساحلية ، الى تعزيز احتمالات السلم والامن ومشاركة الاخرين في ذلك . ومنذ أكثر من عقد يكافح أعضاء اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي ضد جدار أقامته الدول البحرية والعسكرية الكبرى لعرقلة تحقيق هدفنا المتمثل في إعلان المحيط الهندي منطقة سلم . ومع ذلك فإننا لم نشعر باليأس لاننا نعتقد اعتقادا جازما انه إذا كان حائط برلين قد تداعى ، وأعمدة الفصل العنصري أوشكت على التفكك ، فإن "الحائط" أو العراقيل الموضوعة في طريق إعلان المحيط الهندي منطقة سلم سوف تتداعى أيضا إن آجلا أو عاجلا في نهاية المطاف .

إن فريق الخبراء الحكوميين المؤهلين المكلف بدراسة دور الامم المتحدة في ميدان التحقق قد أنهى أعماله بتقرير توافقت عليه الاراء ، هو الوثيقة A/45/372 .

ويمثّل هذا التقرير حلا توفيقيا هشا ، جاء ثمرة مفاوضات صعبة كانت للخبراء فيها مواقف متباينة تباينا كبيرا ، فأعطوا شيئا وفقدوا شيئا آخر . ولذلك من المهم أن تعطى الأولوية للتوصية الأولى للفريق بأن تقوم الأمم المتحدة ، عن طريق إدارة شؤون نزع السلاح ، بإنشاء مصرف للبيانات الموحدة المستمدة من المواد المنشورة والبيانات المقدمة بصفة طوعية من جانب الدول الأعضاء بشأن جميع جوانب التحقق والامتثال لأحكامه .

إن صيانة السلم والأمن الدوليين هي عماد ميثاق الأمم المتحدة ، ولذلك يأمل وفدي أن القوة الجماعية الجديدة للأمم المتحدة ، كما ظهرت في روح المشاركة والتعاون التي لم يسبق لها مثيل ، في مجلس الأمن ، سوف تمارس في جميع الحالات المماثلة وتطبّق عليها دون خوف أو محاباة . فالعدوان غير مشروع بصرف النظر عن مركز المعتدي . وبناء على ذلك إذا كان من الممكن أن تكون الجزاءات فعّالة في الخليج فيمكن أيضا أن تكون فعالة في مواجهة النظام العنصري في بريتوريا .

وبعبارة أخرى ، فإن هذه المشاركة الجديدة في مجلس الأمن ينبغي أن تستخدم على نحو إنساني للصالح المشترك لجميع الأمم الصغيرة والكبيرة . ويجب أن تتعدى نطاق مسألة بسيطة مثل الاستقرار في أوروبا . وينبغي النظر بجدية في مفاهيم البلدان الضعيفة اقتصاديا ، وفي مشكلة الديون فيها ، وفي تطلعاتها .

إن تحقيق السلم والأمن العالميين لن يعني شيئا إذا بقيت البلدان الشريحة المتقدمة النمو في الشمال ساكتة غير عابئة أو مكترثة بالفقر المدقع الذي يعاني منه العالم الثالث وبانعزاله عن تدفقات الثروة والرخاء الدوليين .

هذه اللامبالاة تتجلى في انه منذ نهاية الحرب الباردة والتخفيض الكبير في الأسلحة التقليدية في أوروبا ، لم يقدم أي بلد من البلدان الديمقراطية المتقدمة النمو أي اقتراح بإنشاء صندوق دولي توجّه من خلاله الأموال المفرج عنها نتيجة لتخفيض الأسلحة الى المساعدة في التخفيف من الفقر المدقع في بلدان العالم الثالث . إن خير ضمان للسلم والأمن الدوليين ، اللذين نتكلم عنهما كل يوم في هذه المنظمة ، ينبغي أن يكون الالتزام الحازم من جانب الأمم الغنية بأن تستثمر في الإنسانية عن طريق

مساعدة بلدان العالم الثالث الفقيرة دون قيد أو شرط . ونرجو أن يستمع من لديهم الحكمة ، وذلك لصالح البشرية في المستقبل .

أود أن أختتم بياني متمنيا لكم ، سيدي الرئيس ، ولجميع الممثلين أطيب الأمنيات ونحن نمضي قدما لتحقيق السلم والأمن والتنمية في العالم .

السيد نغوين دوك هونغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن سرور وفدي البالغ لرؤيتكم يا سيدي تترأسون اللجنة الاولى في دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعين . إن مميزاتكم المعروفة جيدا كدبلوماسي وخبرتكم الواسعة وقدرتكم ضمان لان تحقق أعمال هذه اللجنة أفضل النتائج الممكنة . كما أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين .

تمخض هذا العام عن تغيرات سياسية واجتماعية كاسحة وواسعة النطاق شملت جميع أنحاء العالم . والمفاوضات الثنائية الطرف والمتعددة الاطراف بشأن دائرة واسعة من المواضيع تبعث الامل في أن يتيح الاتجاه الحالي أن تتقدم عملية نزع السلاح بخطى أسرع . وكان اجتماع رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي انعقد في بلغراد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، واجتماعات القمة بين زعيمي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إسهاما ملموسا في هذه العملية . ونحن نرحب بالإعلانات التي مؤداها أنه آن الاوان لتناسي فترة الحرب الباردة والتحرك نحو عالم أكثر أمنا . وجميع الجهود التي تستهدف تحويل عقد التسعينات إلى عقد اتفاقات محددة لتحديد الاسلحة ونزع السلاح تستحق بالغ الثناء .

يتعين علينا ونحن نبني السلام أن نتخلص من أدوات الحرب ، وقد أحرز نزع السلاح بالفعل بعض التقدم . ففي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ أبرم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أول اتفاق في التاريخ لنزع الاسلحة النووية ، وهو المعاهدة التي أبرمت بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى - التي يطلق عليها معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى - وهما يعملان الآن على التدمير الفعلي للقذائف النووية المتوسطة المدى المقامة على الارض .

وقد جاء الدليل الناصع على الدينامية الإيجابية في العلاقات السوفياتية الامريكية والعلاقات السوفياتية الاوروبية في قمة واشنطن الاخيرة وفي مفاوضات فيينا بشأن تخفيض القوات التقليدية في أوروبا . كما أن سرعة وكثافة عملية التفاوض دليل واضح على أن الإرادة السياسية الصادقة والالتزام الصادق بإحراز تقدم تؤدي إلى

نتائج . وهناك توقع عام بأن الاتفاق على تخفيض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية بمقدار ٥٠ في المائة سيكون جاهزا للتوقيع في القريب العاجل . ولا يمكن للمرء أن يقلل من شأن هذا الاتفاق ، الذي سيؤدي بالتأكيد الى تنشيط جهود نزع السلاح الاخرى .

بالنسبة لموضوع الاسلحة الكيميائية ، أود أن أذكر بمؤتمر باريس الذي انعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، والذي اعتمد إعلانا ختاميا يعيد التأكيد على صلاحية بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ويحث على فرض حظر على استخدام الاسلحة الكيميائية ، وعلى الإسراع في المفاوضات الدائرة بشأن اتفاقية الاسلحة الكيميائية . وأعقب هذا عقد مؤتمر الحكومات والمؤسسات الصناعية المناهضة للاسلحة الكيميائية في كانبرّا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، والذي وفّر أيضا قوة دفع سياسية قوية صوب تحقيق هدف حظر هذه الاسلحة .

اننا نتابع باهتمام شديد المفاوضات الدائرة بشأن اتفاقية للتخلص كليا من الاسلحة الكيميائية . ونشعر بالسرور ونحن نلاحظ الجهود الضخمة التي تبذل لتحقيق هذا الهدف . وأحرز تقدم كبير في مجالات كانت مثيرة للجدل ومستعصية على الحل . وسُجّل تقدم كبير بشأن مسألة التحقق ، لا سيما مسألة التفتيش بالتحدي . كما درست أيضا مسائل سياسية وقانونية ومؤسسية .

نحن نرحب بالاتفاق الذي أبرم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن تخفيض مخزوناتهما من الاسلحة الكيميائية بمقدار ٨٠ في المائة . فما من شك في أن هذا الاتفاق وفّر قوة دفع للمساعي الجارية في مؤتمر نزع السلاح بهدف إبرام اتفاقية شاملة ويمكن التحقق منها بفعالية تكفل إزالة جميع الاسلحة الكيميائية الموجودة ومرافق انتاجها ، وتحظر المضي في استحداث الاسلحة الكيميائية أو إنتاجها أو احتيازها أو نقلها أو استخدامها . وفييت نام ، التي عانت كثيرا من ويلات الاسلحة الكيميائية ، اتخذت موقفا متسقا إزاء حظرها وتدميرها وإزاء إبرام اتفاقية لتحقيق هذه الغاية في وقت مبكر ، ليتسنى للعالم أن يتخلص حقا من الاسلحة الكيميائية .

يعلّق وفدي أهمية كبيرة على موضوع التجارب النووية . وهذا البند يحتل دائما مركز الصدارة على جدول أعمال اللجنة الاولى ، ومع ذلك لا يتوافر لدينا حتى الآن

صكّ قانوني متعدد الاطراف يحرم جميع التفجيرات النووية إلى الابد . إن وجوب عدم شن حرب نووية يجب أن يصاغ على هيئة التزام متعدد الاطراف .

إن الشعور بالإحباط لعدم إحراز تقدم بشأن حظر التجارب قد أدى بالعديد من الدول إلى محاولة تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب . وهذا يتطلب تغييرا جذريا في مواقف بعض الاطراف الوديعة من الحظر الشامل للتجارب . ومن المؤسف انه لا يبدو أن من المرجح حدوث هذا التغيير في الوقت الراهن .

يؤسفنا أن المؤتمر الاستعراضي الرابع لاطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لم يتوصل إلى اتفاق بشأن إعلان ختامي ، لان الاطراف لم تتمكن من الاتفاق على البدء فورا في مفاوضات لتحقيق حظر شامل للتجارب يحرم جميع التفجيرات النووية . وأكثر إجراء فعال يمكن للدول الحائزة للاسلحة النووية أن تتخذه للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار هو اعتماد حظر شامل للتجارب والبدء الفعلي في تخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية .

ومؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، الذي سيعقد في نيويورك في كانون الثاني/يناير القادم ، سيخدم غرضا مفيدا ، هو توفير فرصة لتبادل الاراء بعمق بشأن التجارب . ونحن نرى أن مؤتمر التعديل قد يصبح معلما على طريق حل مشكلة التجارب النووية من خلال إسهامه في إيجاد توافق آراء دولي لصالح الحظر الشامل للتجارب . ونحن نرى أنه يجب اغتنام أية فرصة للنهوض سياسيا بقضية الحظر الشامل للتجارب النووية .

إن تخليص كوكبنا من الترسانات النووية الضخمة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هو أكبر تحديات عصرنا . وإدراك أن الحرب النووية لا يمكن كسبها وبدء ظهور الاستعداد لتحقيق الامن على مستويات منخفضة من التسلح يعكسان تبدّل الاحوال في وقتنا الحاضر . إن حيازة الاسلحة النووية لا يمكن تبريره على أساس مبدأ الردع النووي ، وعلى أساس الادعاء بأن الاسلحة النووية حافظت على السلام في سنوات ما بعد الحرب .

انه لعالم أحمق حقا هذا الذي تعتبر فيه أسلحة يوم الحشر علاجا ناجعا أو تضفي عليها صفة الشرعية . وقد ارتكزت النظريات العسكرية التي سادت خلال الحرب الباردة على فكرة التهديد التي أصبحت الآن عقيمة تماما . وفي عالم يقوم على العلاقات المتبادلة الى حد بعيد ، لا يسع أي دولة أو مجموعة من الدول أن تدعي تنظيم الأمن العالمي بمفردها . ولا يمكن لأي دولة ، كبيرة أو صغيرة ، أن تنال الأمن على حساب أمن الآخرين . إن المفاهيم والاستراتيجيات العسكرية في حاجة الى الفحص بدقة وعناية اذا كان للفكر الجديد أن يظهر في السياسة الامنية .

يعد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إسهاما إيجابيا في تحقيق السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الاقليمي من خلال تقليل المناطق الجغرافية التي قد تستخدم فيها الاسلحة النووية . كما يمكن أن يقدم إسهاما ملحوظا في مجال نزع السلاح النووي . ويتمثل جزء من ذلك الإسهام في تعزيز جهود منع الانتشار . فإقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية هو أحد تدابير نزع السلاح النووي الذي يمكن للدول غير الحائزة لاسلحة نووية أن تقدم من خلاله دليلا عمليا على التزامها بالقضاء التام على الاسلحة النووية ، وعلى سعيها في هذا السبيل .

وتغطي معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة راروتونغا مناطق شاسعة آهلة بالسكان ، ويتشابهان في أحكامهما الاساسية التي ترمي الى منع انتشار الاسلحة النووية . وعلى الرغم من وجود اختلافات هامة متعددة ، نجحت كلتا المعاهدتين في وقف الانتشار الجغرافي للاسلحة النووية . والاقتراحات التي تقضي بإقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في مناطق أخرى - كالمقترحات التي قدمت عبر السنين في الامم المتحدة وفي أماكن أخرى - تشمل اوروبا الوسطى والشمالية والجنوبية ، وافريقيا ، والشرق الاوسط ، وشمال شرقي آسيا . وبالنسبة لمنطقة جنوب شرقي آسيا ، أكد أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في اجتماع القمة الاخير الذي عقد في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، على أنه ينبغي للرابطة أن تكشف من جهودها بغية التبكير بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ، وأن تواصل النظر في كل المسائل المتصلة بإنشاء هذه

المنطقة بما في ذلك الصك المناسب . وفي خطابه أمام الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، أعرب وزير خارجية فييت نام ، نغوين كو تاه ، عن تأييده للمبادرة ورحب بصياغة دول الرابطة لصك مناسب .

إن بلدان أي منطقة من مناطق العالم تواجه نزاعاتها ومشاكلها بنفسها . فكل دولة ، تستطيع بطريقتها الخاصة ، أن تسهم في تهيئة الظروف المواتية لنزع السلاح العام .

تعد مسألة القوات البحرية مسألة حساسة . فالقوات البحرية لا تُنشأ ، ولا يحتفظ بها ولا تستخدم بمعزل عن هياكل القوة العسكرية الكلية . وينبغي مناقشة ازالتها في سياق مسائل نزع السلاح الاخرى لتحاشي إيراد أسباب جديدة لاختلال التوازن . إن استبعاد العنصر البحري للقوة العسكرية للدول وللاحلاف من العملية التفاوضية يعني أن يُترك جانب هام من سباق التسلح دون مساس ، ويعني تقويض مبدأ عدم تناقص الامن لكل الاطراف ، ويزعزع في نهاية المطاف الحالة العسكرية والاستراتيجية الشاملة في العالم ، ويؤخر عملية نزع السلاح في مجالات أخرى .

ولقرون من الزمان ، كان غزو الفضاء مجرد حلم يبرز على غير توقع من حين الى آخر في المناقشات النظرية بين العلماء أو في روايات الكتّاب . وفي العقود القليلة الماضية ، تحول الحلم الى حقيقة ، وأصبح اليوم بمثابة مشروع يوفر لنا فرصا عديدة للتعاون الدولي . إنها لحقيقة راسخة انه بعد انقضاء سنوات عديدة منذ بداية عصر الفضاء ، ترتكز أنشطة الامم المتحدة على مفهوم استكشاف الفضاء الخارجي لفائدة كل الدول وما يحقق مصالحها .

إن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ، التي تعد المصدر الاولي على الصعيد العالمي ، وأهم مصدر موثوق به في القانون الدولي لتنظيم أنشطة الدول في الفضاء الخارجي ، ما زالت تشكل صلب النظام القانوني الذي يحكم الفضاء الخارجي . ومع ذلك ، فإننا نحمل معنا العديد من المشاكل الى عقد التسعينات . ولذلك ينبغي بذل مزيد من الجهود لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . إن إنشاء وكالة دولية

للمراقبة الفضائية يمكن أن تكون أداة مفيدة في التحقق من التقيد بالمعاهدات ذات الصلة بهذا الموضوع .

إنه لشيء مألوف أن نقول إن الفضاء الخارجي تراث للبشرية جمعاء . فلانه حقا تراث للجنس البشري بأسره ، يجب أن يظل مجالا للتعاون السلمي وحده لما فيه منفعة كل البلدان .

وفيما يتعلق بدور الامم المتحدة في مجال نزع السلاح ، ومنذ بدء المنظمة ، أسفرت الجهود المتضافرة التي بذلتها الحكومات - سواء الجهود متعددة الاطراف والثنائية ، ولاسيما في إطار محافل نزع السلاح المختلفة ومن خلال الترتيبات الاقليمية - عن اتفاقات محدودة وإن كانت هامة بشأن مختلف تدابير الحد من الاسلحة ونزع السلاح . وعلى مدى الاعوام القليلة الماضية ، ما فتئ دور الامم المتحدة يتعاظم . ولدينا الآن من الاسباب ما يدعونا الى أن نأمل في أن تقوم الامم المتحدة بدور أكبر وأكثر فعالية في تعجيل العملية الرامية الى تحقيق الهدف النهائي وهو نزع السلاح العام والكامل .

وختاما ، أود أن أؤكد أن فترة التسعينات ستكون عقد الفرص والتحديات ، عقد الآمال والمخاطر ، جنبا الى جنب . وعلى الرغم من تعرّج طريق تقدمنا ، فإننا مقتنعون بانه بالجهود المشتركة التي لا تكل لكل الحكومات والشعوب ، يمكن أن نصون السلم ونجعل آفاق الجنس البشري في المستقبل أكثر اشراقا .

السيد اردينيشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي السرور البالغ لوفدي أن يشترك في هذه المناقشة في هذا اليوم الذي يوافق الذكرى السنوية لإنشاء الامم المتحدة ، ويوافق بداية اسبوع نزع السلاح . ونحن نثني على إدارة شؤون نزع السلاح ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح لمبادرتهما الى عقد محافل ، أثناء أسبوع نزع السلاح ، لمناقشة المسالتين الهامتين المتعلقتين بتحويل الانشطة العسكرية وبالتحقق . وما من شك في أن هذه المحافل ستساعد على زيادة الوعي العام بمسائل نزع السلاح المعقدة .

(السيد اردينيشولون ، منغوليا)

واسمحوا لي سيدي الرئيس أن أتقدم إليكم بأحر تهاني وفد منغوليا بمناسبة انتخابكم عن جدارة لهذا المنصب الرفيع ، ونتعهد لكم بتعاوننا الكامل معكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم . ونعرب عن تهانينا أيضا لبقية أعضاء هيئة المكتب .

وأود أن أعرب عن امتناننا لوكيل الامين العام ، السيد ياسوشي اكاشي ، على بيانه الواضح والشامل فيما يتعلق بالانشطة الجارية الواسعة النطاق لإدارة شؤون نزع السلاح ولجهودها في المستقبل . إننا نقدر تقديرا كبيرا العمل الممتاز الذي تقوم به إدارة شؤون نزع السلاح وإدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن لتلبية الطلبات الملقاة على عاتقها والمتزايدة دوما بنجاح .

ان نتيجة المناقشات العامة التي شارك فيها عدد لم يسبق له مثيل من المسؤولين على أعلى مستوى ، قد دلت بجلاء على بزوغ روح دولية جديدة ، والتصميم على اتخاذ إجراءات جماعية إزاء المسائل الحاسمة ذات الاهمية العالمية . وهذا يعطينا الامل في أن العقد الاخير من هذه الالفية سيمثل بالتأكيد البداية لمرحلة جديدة في تاريخ العالم . وهناك ، فيما نعتقد ، أسس لهذا التفاؤل .

ويبدو أن التغيرات الكاسحة في اوروبا الشرقية والوسطى التي بلغت ذروتها في توحيد ألمانيا والتقدم الملموس في عملية نزع السلاح الإقليمي ستؤدي الى إرساء نمط جديد كليا لعلاقات الامن في اوروبا والدولتان العظميان - الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة - تحرزان تقدما مشجعا في تخفيض ترساناتهما الاستراتيجية تخفيضا كبيرا وقد سُجل تقدم هام في حل عدد من الصراعات الاقليمية المستعصية ، مع اضطلاع الامم المتحدة بدور أساسي بوصفها وسيطا عالميا وأداة لا غنى عنها للتوفيق . إن مجلس الامن وأعضاءه الدائمين قد أبديا وحدة نادرة في مواجهة عدوان صارخ ضد عضو في الامم المتحدة . ونرجو أن تدوم هذه الوحدة بما يساعد على جعل هذا العالم مكانا أكثر أمنا للعيش فيه .

وإذا تحدثنا عن التغيرات الثورية حقا في العالم اليوم ، فمن الملائم الإشادة بمهندس التفكير الجديد وإعادة الهيكلة ، الرئيس ميخائيل غورباتشوف ، الذي مُنح ، وعن جدارة ، جائزة نوبل للسلم .

ان مفهوم الامن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يتضمن كل أبعاد الامن . وعليه ، فإن جهود نزع السلاح تزداد شمولا من حيث نطاقها ، وينبغي أن تسير في تلازم مع تدابير بناء الثقة على الصعيد الثنائي والإقليمي والعالمي . ويجب أن تولد تدابير نزع السلاح والحد من الاسلحة ، في المقام الاول إحساسا بالامن المتزايد للجميع ، وأن تمهد الطريق لتهيئة بيئة دولية تفضي بحق الى التصدي لمشاكل التقدم الاجتماعي والاقتصادي . وفي هذا الصدد ، يشعر وفدي بالتشجيع إذ يستشف اعترافا متزايدا بالصلة التي لا يمكن تفاديها بين جهود نزع السلاح والتنمية . ومما يزيد من تشجيعنا ان نجد أن مسألة "التحويل الامني" أو تحويل الانتاج العسكري الى انتاج

مدني قد أصبحت موضوعا رئيسيا في المشاورات السوفياتية الامريكية . ولنفس الاسباب ، يجب أن تصبح تهيئة ظروف دولية مؤاتية لانقاذ البلدان النامية من عبء سباق التسلح هدفا رئيسيا ملحا من الوجهة العملية .

وثمة مسألة ومن أكثر مسائل الامن ونزع السلاح حيوية منع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل وسبل إيصالها ، فضلا عن الاسلحة ذات التكنولوجيا المتقدمة . لقد أنهى المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار عمله مؤخرا دون التوصل الى إتفاق على الوثيقة الختامية . وليس لوفدي بالطبع تقدير سلبي للنتيجة العامة للمؤتمر . فنحن ندرك تمام الإدراك أن هناك الكثير مما تحقق خلال المؤتمر . وفي بالي على وجه الخصوص التقدم الذي أحرز في مجالات مثل الضمانات الشاملة والتأكيدات الامنية ، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

ومع ذلك ، فمن المؤسف أشد الاسف أن الخلافات حول مسألة فرض حظر شامل للتجارب منع المؤتمر من اعتماد وثيقته الختامية . إنه أمر مقلق لان حظر التجارب حظرا شاملا يمثل لب مشكلة وقف سباق التسلح النووي التكنولوجي . ان هذا واضح من النصوص ذات الصلة في معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب واستمرار حالة الجمود في المفاوضات حول الحظر الشامل للتجارب يهدد بتقويض فعالية معاهدة عدم الانتشار . ولا حاجة الى بيان مدى أهمية حسم المسائل المعلقة بسرعة حيث أن المؤتمر القادم لاستعراض معاهدة عدم الانتشار الذي سينعقد في عام ١٩٩٥ سيتعين عليه أن يبت في مستقبلها .

أما فيما يتصل بمسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، فقد حدثت بعض التطورات المشجعة مؤخرا . فالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة صدّقا في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ على معاهدتي الحد من التجارب الجوفية للاسلحة النووية ووقعا على بروتوكولي التحقق الملحقين بهما . وبعد سنوات من الجهود المحبطة في مؤتمر نزع السلاح ، أعيد أخيرا انشاء لجنة مخصصة ، رغم انها لاتتمتع بولاية تفاوضية واضحة .

ويرى وفدي انه من الهام أن يعيد مؤتمر نزع السلاح في دورته المقبلة انشاء اللجنة المخصصة دون إبطاء ، على أن تكون لها ولاية مناسبة تسمح لها بالبدء في إجراء مفاوضات حول هذه المسألة الحيوية .

وتتطلع منغوليا الى مؤتمر التعديل القادم لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير من السنة القادمة وتوكل اليه مهمة تحويلها الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . ونعرب عن تقديرنا لفريق الخبراء المؤهلين تحت القيادة القديرة للسفير شيورين ، سفير السويد ، على "الدراسة الشاملة التي أعدوها بشأن الاسلحة النووية" ، والتي تستكمل دراسة أعدت قبل ١٠ سنوات .

وانتقل الآن الى مسألة حظر الاسلحة الكيميائية ، إذ يود وفدي أن يؤكد مجددا الحاجة الملحة لإبرام اتفاق شامل في هذا الصدد في وقت مبكر .

ونأسف انه رغم القيام بعمل مضمون كبير في مؤتمر نزع السلاح ، فشل المؤتمر في تسجيل أي تقدم كبير في الدورة الماضية . وفي هذا الصدد ، نعتبر اقتراح عقد اجتماع لمؤتمر نزع السلاح على مستوى وزراء الخارجية في النصف الاول من عام ١٩٩١ بهدف حل ما تبقى من مسائل تعيق إبرام الإتفاقية اقتراحا يأتي في أوانه . وقد رحب وفدي بتوقيع الاتفاق السوفياتي الامريكي في حزيران/يونيه الماضي بشأن تدمير مخزوناتهما من الاسلحة الكيميائية ، رغم انه أثار بعض أوجه الخلاف .

وفيما يتصل بالمؤتمر الاستعراضي الثالث للاسلحة البيولوجية ، يود وفدي أن يؤكد أهمية تعزيز هذا الصك المتعدد الاطراف من خلال انضمام كل الدول الى الاتفاقية فضلا عن استكشاف السبل والوسائل لإيجاد آلية تحقق في نظام الاسلحة البيولوجية .

لقد نوقشت مسألة تعزيز آليات نزع السلاح المتعددة الاطراف باستفاضة في محافل شتى . ومما يبعث على سرورنا أن نلاحظ أن الجهود المبذولة في هذا الصدد قد أدت الى بعض النتائج الإيجابية . وهذا ينطبق تماما على هيئة نزع السلاح التابعة للامم المتحدة والتي تمكنت هذه السنة من إحراز تقدم كبير بشأن عدد من المسائل المدرجة منذ زمن في جدول أعمالها ، فضلا عن توصلها الى اتفاق حول ترشيد إجراءاتها . وقد بدأت مناقشات لترشيد العمل في مؤتمر نزع السلاح أيضا .

ويتابع وفدي عن كثب مناقشات أصدقاء الرئيس التي تعقد خلال الدورة الحالية للجمعية العامة . ونحيط علما بمختلف الافكار والاقتراحات الهامة التي قدمها مختلف الوفود في هذا الصدد . واسمحوا لي أن أذكر هنا خطوة اتخذها وفدي في العام الماضي

وهي تتصل ببند "اسبوع نزع السلاح" الذي ستنظر فيه اللجنة الاولى من الآن فصاعدا مرة كل ثلاث سنوات .

وختاما ، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للانشطة المفيدة التي يقوم بها معهد الامم المتحدة لابحاث نزع السلاح الذي نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه . ونحن نثني أيضا على عمل المراكز الاقليمية للسلم ونزع السلاح الذي يستهدف زيادة الوعي الاقليمي إزاء أهداف نزع السلاح . ويجدر التنويه في هذا الصدد باجتماع كاتماندو لهذه السنة حول دور تدابير بناء الثقة والامن في تعزيز الامن .

السيد كاكوريس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لان هذه هي المرة الاولى التي يتكلم فيها وفدي ، اسمحوا لي أن أنقل اليكم سيدي ، التهاني الصادقة لوفد جمهورية قبرص بمناسبة انتخابكم بجدارة رئيسا لهذه اللجنة . انه لمناسب تماما أن تناط أعمال هذه اللجنة بكم ، اعترافا بالاحترام الذي يُكَن لكم ، والمهارات الدبلوماسية التي أبرزتموها طوال مدة بقائكم في الامم المتحدة . وستحظون بالدعم الكامل لوفدي في قيادتكم هذه اللجنة من خلال جدول أعمالها . وأود أيضا أن أعرب عن تهاني لبقية أعضاء المكتب على انتخابهم .

ويود وفد بلدي كذلك أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للعمل القيم الذي تقوم به إدارة شؤون نزع السلاح تحت القيادة المحنكة لوكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح ، السيد أكاشي . ونحن نتوجه اليه والى موظفيه بخالص شكرنا وتقديرنا .

في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة حفلت دهاليز وقاعات اجتماعات الامم المتحدة بالحديث عن التغيرات الحادثة في العلاقات بين الدولتين العظميين والتطورات الجارية في اوروبا الشرقية والوسطى . والواقع أن المشهد السياسي العالمي كان يتغير تغيرا كبيرا .

لقد كان الجو كله مفعما بالامل الذي يشوبه الشك . وقد تساءلنا جميعا عما إذا كانت تلك التغيرات حقيقية ، أو كانت مجرد ومضة عابرة . وبعد انقضاء عام على ذلك المشهد ، أعتقد أننا مازلنا مشدوهين إزاء سرعة التغيرات التي حدثت ومستواها . فانتهاء الحرب الباردة فعلا ، وإعادة توجيه العلاقات بين الدولتين العظميين وبين الحلفين التابعين لهما من الشك وانعدام الثقة الى التعاون والحوار ، وعملية إعادة توحيد المانيا ذات الدلالة التاريخية ، كل هذه الاحداث لم يكن بوسع أحد أن يتصورها أو يفكر فيها ، بل إن البعض كان حتى وقت ليس ببعيد يرى عدم واقعيتها . لذلك كان من المناسب تماما أن تقدر اللجنة الخاصة بجائزة نوبل للسلام الرئيس غورباتشوف للدور الذي اضطلع به لبلوغ هذه الغاية .

ومما لاشك فيه أن التقارب بين الدولتين العظميين وتسليم كل منهما بأن سياسة الامن القائم على مستويات عالية من الاسلحة النووية أصبحت من السياسات التي يتعذر الدفاع عنها ، أمر يبشر بالخير بالنسبة لقيام نظام عالمي جديد . غير أنه من الصحيح أيضا القول بأن النشوة التي اتسمت بها فترة الاثنى عشر شهرا الماضية قد أصابها الفتور لأن أمن الدول الصغيرة والضعيفة مازال محفوفا بالمخاطر كما كان دائما .

إن غزو العراق للكويت واحتلاله لها هو مثال ساطع للمخاطر التي مازالت ماثلة نتيجة لتجاهل الدول الاكبر والاقوى عسكريا لميثاق الامم المتحدة ولقواعد القانون الدولي . إلا أن هذه الازمة أدت الى إبراز أهمية الامم المتحدة التي تكلمت بصوت

واحد . وأوضح المجتمع الدولي بعبارات لا لبس فيها ، من خلال قرارات مجلس الأمن ، أنه لا يمكن السماح للعدوان بأن يرمخ نفسه ، كما أنه لا ينبغي التغاضي عنه بتراخي المجتمع الدولي .

وإذا كنا نريد حقا أن ندخل عهدا جديدا يقوم على أساس السلم والرخاء فلابد من جعل ميثاق الامم المتحدة ، وسيادة القانون الدولي ، وتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية المحور الذي تدور حوله العلاقات بين الدول . وأي تدبير يقصر عن ذلك سيكون تدبيرا ناقصا من شأنه أن يعيدنا الى عهد المجابهات الماضية .

إن الفترة الحالية تتسم بحدوث طفرة من الانشطة في ميدان نزع السلاح ، لاسيما على الصعيد الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ونحن نتطلع الى إبرام اتفاق في محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بشأن إجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية للدولتين العظميين . كما نرحب بتوقيع معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى المسماة بمعاهدة القوات المتوسطة المدى . ونرى أن هذين الحدثين يمثلان خطوة أولى صوب المزيد من التخفيضات في المخزونات النووية تمهيدا لتدميرها في نهاية المطاف . غير أننا نعترف أيضا بأن الزخم الذي شهدناه على الصعيد الثنائي لم يمتد الى الصعيد المتعدد الاطراف لنزع السلاح . ونحث كل الاطراف المعنية على أن تستفيد لاقصى حد من محافل المفاوضات المتعددة الاطراف ، وخصوصا مؤتمر نزع السلاح .

وفي مجال الأسلحة التقليدية ، يرحب وفد بلدي بالتصميم الذي يبديه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فيما يتعلق بتخفيض القوات التقليدية في اوروبا . ويحدونا وطيد الأمل في أن يتم التوصل الى اتفاق رسمي لهذا الغرض في قمة باريس التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر بين الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا . ويعتبر وفد بلدي هذا الحدث أيضا خطوة أولى صوب المزيد من التخفيضات في القوات التقليدية في اوروبا . ومن المهم أن تكون هناك مشاركة كاملة من كل الدول الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا في هذه الجهود وفي الجهود التي ستعقبها والتي ستشكل الصورة المستقبلية لاوروبا .

ويرى وفد بلدي أنه من الضروري ألا تقتصر النتائج الإيجابية في هذا الخصوص على اوروبا وحدها ، ونرجو أن تمتد آثارها الآخذة في الانتشار الى مناطق أخرى . ومن المنطقي في هذا الصدد أن تكون نقطة الانطلاق التالية منطقة البحر المتوسط المتاخمة لأوروبا .

ومافتئت جمهورية قبرص تعلق أهمية خاصة على معاهدة عدم الانتشار وعلى دورها الاساسي في المحاولات الرامية الى الحد من الاسلحة النووية وفي مفاوضات نزع السلاح . وقد أتاح لنا المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية المعقود في جنيف في الشهر الماضي الفرصة لنمضي قدما بالتطورات الدولية الإيجابية في ميدان نزع السلاح . إلا أن هذا المؤتمر الاستعراضي عجز عن التوصل الى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية . وبالرغم من الاتفاق على عدد كبير من المسائل ، فإن عجز ذلك المؤتمر عن التوصل الى توافق آراء بشأن مسألة الحظر الشامل للتجارب قد يلحق الضرر بمؤتمر التمديد الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ . لذا يعتقد وفد بلدي أنه يتعين علينا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لكي نضمن أن الاتفاق على المسائل المعلقة المتبقية سيمهد السبيل لتمديد تلك المعاهدة الى ما بعد عام ١٩٩٥ .

ويمكننا أن نقوم ببداية هنا في اللجنة الأولى بأن نكرر التزامنا بمعاهدة عدم الانتشار ونجدد تأكيدنا بأهميتها وموافقتها لمقتضى الحال . ويعتبر التقيد الصارم من جانب الدول الأطراف الحائزة للاسلحة النووية والدول الأطراف غير الحائزة لهذه الاسلحة بأحكام هذه المعاهدة أمرا ذا أهمية قصوى اليوم أكثر من أي وقت مضى . ونرحب بالقرار الذي اتخذته كل من موزامبيق والبانيا مؤخرا بالانضمام الى المعاهدة ، مما يزيد من تعزيز أهميتها وعالميتها على حد سواء .

وينبغي أن تبقى مسألة التوصل الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب أحد الأركان الاساسية لنزع السلاح المتعدد الأطراف . إلا أن مسألة التجارب النووية لاتزال من المجالات التي استحال اتفاقنا عليها ، كما اتضح في المؤتمر الاستعراضي الرابع للمعاهدة . ولكن ، بفضل الولاية المسندة مؤخرا الى اللجنة المخصصة المنبثقة عن

مؤتمر نزع السلاح ، وبتصديق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية لعام ١٩٧٤ ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية لعام ١٩٧٦ ، يرجو وفد بلدي أن يتهيأ المناخ اللازم لإجراء مفاوضات جادة تفضي الى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

وفي هذا السياق ، نجد أن المؤتمر المعني بتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذي سيعقد في عام ١٩٩١ سيتيح الفرصة لنا جميعا لكي نعرب عن التزامنا بإنهاء التجارب النووية . ويرجو وفد بلدي أن يكون مؤتمر التعديلات هذا مؤتمرا بناء ، وأن تسهم كل الأطراف في نجاحه .

لا ينبغي النظر الى نزع السلاح من حيث الأسلحة النووية وحدها . فبعد أن أدركنا الطبيعة المدمرة لهذه الأسلحة وضرورة القضاء عليها ، يجب علينا أن نبدي نفس التصميم عندما نتناول مسألة أسلحة التدمير الشامل الأخرى كالأسلحة الكيميائية . لذلك يصبح من الأهمية بمكان أن يتم في أقرب وقت ممكن إبرام اتفاقية للحظر الكامل للأسلحة الكيميائية . ومع تسليمنا بأن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اتفقا على تدمير وتخفيض مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية ، نلاحظ مع الأسف أن الزخم الذي اتسمت به مفاوضات باريس عام ١٩٨٩ على الصعيد المتعدد الأطراف لم يستمر في مؤتمر نزع السلاح هذا العام . ومن الضروري أن نستعيد هذا الزخم ، وأن يبدي الجميع الإرادة السياسية اللازمة حتى يمكن في نهاية المطاف إزالة التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة ، دونما شك ، للسلم والأمن الدوليين . وسوف أكون مقصرا في واجبي إذا تقاعست في هذه المرحلة عن الإعراب باسم وفد بلدي عن التقدير للجهود الضخمة التي يبذلها رئيس اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية ، السفير هيلتنيوس ، ممثل السويد .

ويؤمن وفد بلدي إيمانا راسخا بأن دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح هام للغاية . ويجب علينا أن نقدم لها دعمنا الكامل في كل المجالات . ونعتقد أنه إذا ما تم ترشيد العمل بطريقة بناءة في هذه اللجنة وفي هيئة نزع السلاح فإن ذلك يمكن أن يزيد من فعالية المنظمة وجدواها في ميدان نزع السلاح .

إن جميع جهودنا في ميدان نزع السلاح والمكاسب الناجمة عن تلك الجهود ستذهب سدى ما لم تسلم بالعلاقة المتبادلة القائمة بالتأكيد بين نزع السلاح والتنمية ونتصرف على أساسها . وفي هذا الصدد ، يشارك وفد بلادي المتحدثين السابقين مشاعرهم في الاعتراف بالحاجة الملحة الى تحويل مغانم السلم الى حقيقة واقعة . وأود في هذا السياق أن أردد كلمات السفير أزيكيوي ، ممثل نيجيريا ، الذي قال :

"لا ينبغي تركيز الاهتمام على التهديدات العسكرية التي تشكل معوقات للسلم والامن ، بل يجب توجيهه أيضا الى التنمية الاقتصادية العالمية المتواصلة ، والنهوض بالعدل الاجتماعي وحماية البيئة" . (A/C.1/45/PV.8 ، ص ٣٨)

إن الانظار كلها مركزة الآن تركيزا قويا على الامم المتحدة ودولها الاعضاء ، تتطلع اليها لكي ترسخ أقدام العناصر الإيجابية لاحداث العام الماضي ترسيخا دائما . ويمكن أن تضطلع هذه اللجنة بدور هام . وعلينا إذن ألاّ نضيّع الفرصة المتاحة للاستفادة القصوى من إعادة إنعاش الامم المتحدة ، وأن نصوغ عالم الغد لصالح البشرية جمعاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نكون قد وصلنا الى نهاية قائمة المتكلمين لجلسة بعد ظهر اليوم .

بيد أنني تلقيت طلبا من وفد يود أن يتكلم ممارسة لحق الرد . وقبل أن أعطي الكلمة الى ذلك الوفد ، أذكّر الممثلين بأن اللجنة ستتبع الإجراء الذي أوضح في جلسة سابقة .

وأعطي الكلمة الآن لممثل اسرائيل ليتكلم ممارسة لحق الرد .

السيد اربيل (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤسفني عميق الأسف أن أقتطع من وقت اللجنة في موضوع لا يتصل بعمل اللجنة وليس له أهمية خاصة بالنسبة لهذا العمل . لكن نظرا لان ممثل تونس وجد أنه من المناسب أن يهدر وقت اللجنة من أجل أن يثير موضوعات ليست لها صلة بها ، وتقوم بمناقشتها بالفعل لجان

اخرى تابعة للامم المتحدة ومجلس الامن ، اشعر انه لم يعد لديّ خيار إلّا أن أصحح إحدى المغالطات التي وردت في بيانه وأضعها في منظورها الحقيقي . واشير الى الملاحظات المتعلقة بالحادثة التي وقعت في جبل الهيكل بالقدس .

لقد كان الثامن من تشرين الاول/اكتوبر يوم عيد ديني بالنسبة لليهود ، وهو ذروة الحج التقليدي الى القدس ، حيث يحتفل بعيد العرش . وهو يوم يتجمع فيه عشرات الالاف من اليهود عند حائط المبكى ، وهو بقية المعبد ، أكثر الاماكن اليهودية تقديسا ، ليتلقوا بركة الكهنة ، وهي أحد الطقوس الدينية التقليدية .

وهذا العام اكتظ المكان في هذا اليوم بـ ٣٠ الف من المصلين . وفجأة تحول هدوء هذه المناسبة المقدسة الى هجوم غير متوقع لم يسبقه استفزاز . إذ أخذت آلاف الزجاجات وقطع الحجارة تقذف بشدة من جبل الهيكل فوق رؤوس المصلين أسفله .

ولم يكن يوم الثامن من تشرين الاول/اكتوبر يوم عيد ديني بالنسبة للمسلمين ، بل كان يوما عاديا من أيام الاسبوع ، ورغما عن ذلك تجمع قرابة ٤٠٠ الف عربي فوق جبل الهيكل في الساعات الاولى من صباح يوم الإثنين . ولم يكن هؤلاء مجرد مصلين بل كانوا غوغاء لا هدف لها سوى إراقة الدم اليهودي .

وكما بيّنت أحداث الاسبوع الماضي ، أخذت الهجمات على اليهود تتزايد ، ففي غضون ثلاثة أيام - هي ٣١ و ٣٢ و ٣٣ تشرين الاول/اكتوبر - شنت سبع هجمات على اليهود باستخدام السكاكين والحربات والمطارق الثقيلة والفؤوس ونتيجة لذلك قتل ثلاثة يهود وجرح سبعة آخرون .

إن ثورة العنف هذه متصلة اتصالا مباشرا بجهود منظمة التحرير الفلسطينية لتحريض السكان الفلسطينيين . وقد وزعت منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها كراسات تحث فيها أنصارها على طعن اليهود ، واستخدام الاسلحة النارية وقتل كل اسرائيلي يصادفونه وتحث إحدى الورقات التي نشرت لتوها على الاستفزاز المتعمد لقوات الامن الاسرائيلية لجرها الى صراع . ومطلوب من الاهالي أن يتجمعوا عند جبل الهيكل يوم الجمعة للقيام بجولة أخرى من العنف .

إن علينا جميعا أن نعمل على تهدئة الحالة واستخدام اللجنة الاولى للافتـــراء والتشويه ليس بالخطوة السليمة في الاتجاه الصحيح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط الاعضاء علما بـأن اللجنة الاولى ستعقد جلسة خاصة احتفالا باسبوع نزع السلاح في الساعة ١٠/٣٠ من صبـــاح الغد ، وسيلقى رئيس الجمعية العامة والامين العام ببيانين أمام اللجنة .

وقبل أن أرفع الجلسة أعطي الكلمة لامين اللجنة الذي يود أن يدلي ببعـــض التصريحات .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزيـــة) : أود أن أذكّر الممثلين بأن مؤتمر الامم المتحدة الثامن لإعلان التبرعات من أجل الحملـــة العالمية لنزع السلاح ، سيعقد غدا الخميس الموافق ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر فور رفـــع الجلسة التي ستعقد احتفالا باسبوع نزع السلاح في قاعة الاجتماع هذه .

وبالإضافة الى ذلك ، أذكّر اللجنة بانه ستعقد جلسة غير رسمية غدا في الساعـــة ١٥/٣٠ في قاعة الاجتماع هذه بشأن المفاوضات الجارية المتعلقة بالاتفاقية الخاصـــة بالاسلحة الكيميائية ، وسيرأس الجلسة السفير هيلتنيوس ، ممثل السويد والرئيـــس الحالي للجنة المخصصة المعنية بالاسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح ، الـــذي سيقدم موجزا عن مركز المفاوضات ويتيح الفرصة لتبادل آراء غير رسمي بشأن هـــذا الموضوع .

كما أود أن استرعي الانتباه الى أنه ستعقد فورا بعد هذه الجلسة جلسة لمقدمـي مشروع القرار A/C.1/44/L.25 ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بوصفه القرار ١٠٦/٤٤ ، بشأن تعديل معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء . كما ستكون هناك جلسة للمجموعة الافريقية في اللجنة الاولى في الساعـــة ٩/٣٠ من صباح الغد في قاعة الاجتماع هذه .

وأخيرا ، ستعقد جلسة مغلقة للفريق مفتوح العضوية لدول عدم الانحياز الاعضـــاء في اللجنة الاولى غدا ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ، على إثر رفع الجلسة غير الرسميـــة الخاصة بالاسلحة الكيميائية .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠